إدارة الكوارث ورهانات التنمية

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

ترتبط الكارثة بحادث خطير ومدمّر، عادة ما يخلف خسائر في الأرواح والممتلكات، علاوة على أجواء الرعب والهلع، وهو ينجم عن عوامل طبيعية كالبراكين والزلازل والفيضانات أو نتيجة لنشاط أو خطأ بشري؛ كما هو الشأن بالنسبة للحرائق أو ناتج عن أسباب مشتركة.

لا تخفى تأثيرات الكوارث على الحياة داخل المجتمع من حيث التأثير بالسلب على الأمن الإنساني بمكوناته المختلفة، الغذائية والصحية والقانونية والاقتصادية، فهذه المحطات غالبا ما يرافقها نوع من الركود الاقتصادي وتعطيل عدد المرافق والأنشطة الاجتماعية. ومع ذلك فإن حدوث الكوارث بمختلف أشكالها هو أمر طبيعي، بل ضروري أحيانا، تقتضيه مصلحة الدول والمؤسسات في سياق مراجعة السياسات والخطط وترشيدها، بما يعزز الجاهزية لمواجهة مختلف الصدمات المحتملة.

يعد الحد من مخاطر الكوارث عنصرا مهما ضمن مرتكزات التنمية الإنسانية، فقد حرصت الكثير من المواثيق الدولية على الربط بين تحقيق بين التنمية من جهة وإدارة الكوارث من جهة أخرى، حيث تم التأكيد على ضرورة إدماج الحد من أخطار الكوارث في الأنشطة الإنمائية (إطار عمل هيوغو 2005-2015).

إن استحضار إمكانية حدوث الكوارث ضمن السياسات العمومية والتشريعات الوطنية أمر ضروري، يساهم في تعزيز المرونة المؤسساتية وسبل الاستجابة للأحداث الطارئة ومقاومتها والتقليل من انعكاساتها، من خلال التحفيز على اللجوء إلى آليات التخطيط الاستراتيجي، ودعم الاجتهاد والإبداع داخل المؤسسات وفي أوساط صانعي القرار، علاوة على تشجيع اللجوء إلى آليات الشراكات والتنسيق بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، وتعبئة الإمكانيات المتاحة في سبيل منع خروج الأمور عن التحكم والسيطرة، ناهيك عن ترسيخ ثقافة التعامل العقلاني مع هذه المحطات التي تتسم بكونها غير متوقعة.

إن إدارة الكوارث هو علم قائم بذاته، حيث برزت مؤسسات علمية تعنى بهذا المجال، وصدرت العديد من المؤلفات والدراسات التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وهو لا يقتصر على مواجهة الظروف الطارئة في سياق الحدّ من الخسائر الناجمة عنها، أو العمل على تطويق الوضع ومنع خروجه عن نطاق السيطرة، بل يتعلق الأمر بمدخل هام لتعزيز التنمية المستدامة، وتطوير أداء المؤسسات وتعزيز حوكمة السياسات العمومية والموارد.

لا تخفى العلاقة القائمة بين إدارة الكوارث بشكل فعال من جهة وكسب رهانات التنمية من جهة أخرى، وهو ما تؤكد عليه الكثير من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فقد تم اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المنعقد باليابان ما بين 14 و18 مارس من عام 2015، وهو يقوم على بناء قدرة الدول فيما يتعلق بمواجهة الكوارث، وتقييم الجهود المبذولة والخبرات المكتسبة وتعزيز التعاون الدولي في هذا السياق.

كما أولت الأمم المتحدة باعتبارها المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، أهمية كبيرة لهذا الموضوع، فقد تمّ التأكيد على أهمية دمج مفهوم إدارة الكوارث والحد من انعكاساتها في سياساتها المتصلة بالتنمية، ضمن الأهداف التنموية للألفية لعام 2030، فالهدف 11 من هذه الألفية يتمثل في «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة».

وعلى مستوى الممارسات الفضلى، حققت الكثير من دول العالم، كما هو الشأن بالنسبة لليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا، تقدما ملموسا في مجال الحدّ من الكوارث بفعل التدابير والسياسات المعتمدة في هذا الصدد، على مستوى مد الطرق وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، وسن تشريعات متطورة وبلورة سياسات عمومية مواكبة واعتماد خطط استراتيجية وسياسات منفتحة في هذا الإطار، ومع ذلك ما زالت هناك الكثير من التحديات مطروحة، وبخاصة مع التغيرات المناخية.

تشير الكثير من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى إن الكوارث بكل مظاهرها مرشحة للتطور في المستقبل، بالنظر إلى التغيرات المناخية وعوامل أخرى، والمقرونة بعدم جاهزية عدد من الدول لمواجهتها، مما يعرض أرواح الملايين من سكان الأرض إلى الخطر، وينعكس سلباً على مساعي التنمية في مختلف أنحاء العالم.

إن التعامل الأمثل مع مخاطر الكوارث في عالم متشابك، يتطلب تطوير منظومة إدارة هذه المحطات القاسية، عبر تعبئة الجهود داخل الدول وتعزيز التعاون عبر العالم، بما يعزز جاهزية الدول وتقوية قدرات المجتمعات على الصمود، ويدعم تحقيق الأمن وكسب رهانات التنمية المستدامة.

القانون الدولي على مشارف الانهيار

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات في كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

يحيل القانون الدولي العام إلى تلك القواعد التي تحكم العلاقات القائمة بين الفاعلين الدوليين خلال فترة السلم، من حيث الانخراط في دينامية العلاقات، وعقد الاتفاقيات الدولية وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وهو ينظم علاقات الدول مع المنظمات الدولية، كما أنه ينظم سير النزاعات العسكرية والحروب في حالة نشوبها حتى لا تكون تداعياتها أكثر سوءا. **وقواعده هي تجسيد للواقع الدولي ولطبيعة العلاقات التي تحكمه فعليا، فبمقتضياته تحدّد حقوق وواجبات الفاعلين الدوليين، بما يسمح بتنظيم وتأطير سلوكاتهم، ويحفظ السلم والأمن الدوليين وبتحقيق الاستقرار والتعاون في العلاقات الدولية.**

تباينت مواقف الفقهاء الواردة بشأن إلزامية هذا القانون، بين من شكّك في ذلك، واعتبر قواعده مجرد مجاملات وأخلاق، لا ينتج عن خرقها أية مسؤولية قانونية، لغياب الجزاء الذي يفترض أن يطال المخالف لمقتضياتها، وعدم وجود سلطات دولية مستقلة قادرة على فرض احترامه، وبين من رأى بإلزاميته، بالنظر إلى إسهاماته في تحقيق السلم العالمي، ووجود عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تؤطر عددا من المجالات، إضافة إلى حضور مؤسسات دولية تحظى قراراتها وتدابيرها المختلفة بنوع من الإلزام؛ في مواجهة أشخاص القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، تثار الكثير من الإشكالات بصدد صفتي العمومية والتجريد في هذا القانون، ذلك أن قرارات مجلس الأمن باعتباره المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، تبرز الطابع الانتقائي؛ فيما يتعلق بتحريك مقتضيات المادة 39 من الميثاق الأممي، حيث مثّل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا امتحانا حقيقيا، كشف عجزا رهيبا في أداء المجلس الذي يبدو أنه يتعامل مع النزاعات والخروقات الدولية بمنطقين مختلفين، فعلى عكس الدول الضعيفة التي غالبا ما يتحرك بصرامة لمواجهة الاعتداءات والخروقات التي تتورط فيها، فإن الأمر يختلف تماما؛ عندما يتعلق الأمر بسلوكات مماثلة؛ ترتكبها دول عظمى، وهذا أمر طبيعي إذا استحضرنا موازين اتخاذ القرار داخل المجلس، والامتيازات التي تستأثر بها دول بعينها على مستوى امتلاك العضوية الدائمة و حق الفيتو، مقارنة بباقي الدول الأعضاء داخل الهيئة.

ويشكل استخدام هذا الحقّ (الفيتو) داخل المجلس تجسيدا عمليا لمنطق قانون القوة، الذي يتيح للقوى الدولية الكبرى حماية مصالحها، والتحكم في توجهات الهيئة الأممية، ومصادرة مهامها المتصلة بتطبيق قواعد القانون الدولي. فيما أضحى الحق في الدفاع الشرعي الذي تكفله المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ذريعة للاعتداء على الشعوب، ولارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة، وهو ما تعكسه الممارسات الإسرائيلية المستمرة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تبرز الكثير من الوقائع والمحطات الدولية، أن مبادئ القانون الدولي أصبحت مجرد شعارات، بل حبرا على ورق، بسبب الخروقات التي تتعرض لها من قبل عدد من الدول الكبرى، فباسم حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية، قام مجلس الأمن وعدد من الدول بتدخلات زجرية في سيادة دول بعينها؛ ضدا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإسرائيل وغيرها من الدول أصبحت لا تتورع في استخدام القوة العسكرية ضد دول أخرى بمبررات مختلفة، دون أي رد فعل من قبل مجلس الأمن.

راكم "المجتمع الدولي" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مجموعة من التدابير كسبيل لوقف نزيف الحروب والصراعات التي كلّفت الإنسانية دمارا كبيرا على كافة المستويات، مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة وإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما تم عقد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات في مختلف المجالات، وتزايدت أدوار المنظمات الدولية، علاوة على إحداث المحكمة الجنائية الدولية، لكن تزايد الانحرافات والخروقات التي تطال مبادئ القانون الدولي ضمن الممارسات الدولية، من حيث تكريس الفوضى، وتهميش الآليات الدولية لتسوية المنازعات والأزمات، وبروز مفاهيم "قانون القوة" في مقابل قوة القانون، و"الكيل بمكيالين" في مقابل المساواة في السيادة، كلها مؤشرات تحيل إلى أن القانون الدولي يمر بانتكاسة خطيرة تهدد بانهياره.

ومن هذا المنطق؛ أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ضبط تناقضات هذا القانون الدولي والانحرافات التي تطبع تطبيقاته، من خلال تطوير قواعده تبعا لتطور الواقع الدولي، وكذلك الأمر بالنسبة للآليات المتصلة بتطبيقاته أيضا، مع تجاوز الفراغ والغموض الذي يطبع الكثير من مقتضياته.

مخرجات المنتدى العربي - الرّوسي السّادس

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات في كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

شهدت مدينة مراكش المغربية أخيرا (20 ديسمبر 2023)؛ انعقاد الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي – الروسي، على مستوى وزراء الخارجية. في ظرفية إقليمية ودولية حبلى بالتحديات والإشكالات. فعلى المستوى الإقليمي، وفي الوقت الذي تعيش فيه المنطقة العربية على إيقاع الكثير من الأزمات والصراعات، **التي يعكسها تدهور الوضع الإنساني والأمني والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة، وتعقد الأوضاع في اليمن وسوريا وليبيا، وتدهور النظام الإقليمي العربي بكل مكوناته تحت ضغط هذه الأزمات، وتنامي التدخلات الخارجية في عدد من أقطاره، فإن روسيا ما زالت منشغلة بحربها المكلّفة في أوكرانيا.**

أما على المستوى الدولي، فالظرفية تشهد إشكالات تواجه الأمن الطاقي والأمن الغذائي، كما تشهد الساحة الدولية سعيا حثيثا من قبل بعض الدول كروسيا والصين لإرساء نظام تعدّدي.

يملك الجانبان إمكانيات هائلة تدعم إرساء شراكة استراتيجية ومتوازنة؛ كفيلة بتحقيق تطلعاتهما. فالبلدان العربية ورغم عدد من الإشكالات المطروحة، تستأثر بموقع استراتيجي، وبإمكانيات طاقية ضخمة، وبمكون بشري هائل، وبثروات فلاحية وصناعية واقتصادية واعدة، كما أنها تمثل سوقا واسعة، وفضاء محفزا على الاستثمار في عدد من المجالات كالطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة..

فيما تمثل روسيا قطبا دوليا وازنا، حيث تملك مقعدا دائما في مجلس الأمن، كما تشكل طرفا رئيسيا في معادلة الأمن الغذائي العالمي، وهو ما يوفر للطرفين مناخا إيجابيا لشراكة قوية ومبتكرة.

شكّل المنتدى مناسبة لطرح وجهات نظر الجانبين إزاء مستقبل علاقاتهما الاقتصادية والتجارية من جهة، وإزاء عدد من القضايا الإقليمية والدولية الراهنة. وقد أكدت الدول العربية على أهمية بناء علاقات متوازنة، وشراكات حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار وزنها الإقليمي والدولي.

وقد تضمن الإعلان المشترك الصادر عن المنتدى، تأكيدا على أهمية الحوار والتواصل بين الجانبين، وعلى تنسيق المواقف المشتركة والجهود في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، في علاقة ذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات الدولية بسبل سلمية، ودعم جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في هذا الخصوص..

واستأثرت القضية الفلسطينية باهتمام كبير ضمن الإعلان، حيث عبر الطرفان عن الإدانة الشديدة للحرب العدوانية الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مع الإشارة إلى مظاهر الإجرام التي ترافق هذه العمليات، والدعوة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة، وإلى توفير حماية دولية فورية للشعب الفلسطيني بموجب هذه القرارات، وإلى تكثيف الجهود لوقف الاحتلال.

وحظي الملف السوري بقدر من الأهمية، وذلك بالتأكيد على وحدة البلاد وسلامة أراضيها، مع الإعراب عن التطلع لاستئناف العمل في المسار الدستوري بتسهيل من الأمم المتحدة، ورفع المعاناة الإنسانية عن الشعب السوري.

وتم التعبير عن التضامن مع لبنان في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد، وعن دعم حكومته ومؤسساته الدستورية بما يحفظ وحدته وأمنه.

كما تم التأكيد على أهمية الالتزام بوحدة واستقرار ليبيا، مع الإشارة إلى أهمية الجهود الرامية لإجراء الانتخابات، واستكمال وتوحيد المؤسسات بالبلاد.

وحمل الإعلان تأكيدا على وحدة اليمن، مع رفض أي تدخل في شؤونه الداخلية. وأعرب المشاركون أيضا عن تضامنهم مع جمهورية السودان في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها، والتأكيد على أهمية المحافظة على مؤسساتها. وأعرب المشاركون أيضا عن تضامنهم مع جمهورية الصومال في جهودها لمكافحة الإرهاب.

وورد في الإعلان أيضا أن العلاقات بين الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية؛ ينبغي أن تبنى على حسن الجوار، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبدأ السيادة، وتسوية المنازعات بسبل سلمية، مع دعم الجهود الرامية إلى إرساء تسوية سلمية لقضية الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وفقا لميثاق القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة.

وتم الترحيب بالجهود العربية وغيرها من المبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف لحل سياسي للأزمة بشأن الحرب في أوكرانيا. ومن جانب آخر تم التأكيد على مبدأ حرية الملاحة البحرية في المياه الدولية، انسجاما مع قواعد القانون الدولي، وعلى منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ونبذ الإرهاب، وضمان الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الولايات المتحدة ومستقبل الدولة الفلسطينية

بقلم : د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

يوما بعد يوم، يتأكد أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة هو الحل الأمثل والمستدام لتجاوز الكثير من الإشكالات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعيش على إيقاعها منطقة الشرق الأوسط، وتخيم بظلالها القاتمة أيضا على واقع ومستقبل السلم والأمن الدوليين.

لقد تبين على امتداد عدة عقود مضت أن إسرائيل وبرغم الإمكانيات العسكرية الضخمة التي تملكها، لا يمكنها أن تنعم بالأمن والاستقرار، **ما لم يتم إنهاء معاناة الفلسطينيين وإرساء حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية، بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة التي تجسدها الكثير من المواثيق الدولية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.**

برزت معالم حلّ الدولتين منذ خطة إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين واحدة عربية فلسطينية، والأخرى يهودية، مع تدويل القدس، بعد قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947، وفي أعقاب الحرب العربية – الإسرائيلية لعام 1967، وما تمخض عنها من احتلال عدد من الأراضي العربية ضمت قطاع غزة والضفة الغربية، وصدور قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي وضع مجموعة من المبادئ الكفيلة بتحقيق السلام العادل والدائم من قبيل تسوية مشكلة اللاجئين، ومع طرح الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إعلان الاستقلال عام 1988 الذي تحدث فيه عن «دولتين لشعبين»، بالإضافة إلى بنود اتفاقية أوسلو لعام 1993 التي نصت على قيام دولة فلسطينية بحلول عام 1999، ثم مبادرة السلام العربية لعام 2002 التي أكدت على الخيار نفسه.

منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية تضع إمكانيتها المالية والعسكرية لدعم إسرائيل، كما أنها سخرت عضويتها الدائمة داخل مجلس الأمن باستخدام حق الاعتراض ضد كل القرارات التي تدين إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ورغم جلوس الطرفين على مائدة المفاوضات التي أسفرت بتاريخ 13 من شهر سبتمبر لعام 1994 عن إبرام اتفاق أوسلو بحضور الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون»، وتبادل رسائل الاعتراف بين إسرائيل وفلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية)، ثم إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، إلا أن ذلك لم يحل دون تنصل إسرائيل من التزاماتها، بإصرارها على بناء المستوطنات واعتقال الفلسطينيين، ووضع العقبات أمام المفاوضات، في أجواء من الصمت تارة والتواطؤ تارة أخرى من قبل «راعية السلام» الولايات المتحدة الأمريكية التي حالت دون اعتراف مجلس الأمن بدولة فلسطين في عام 2011.

وفي أعقاب العمليات العسكرية العدوانية التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة، لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم الدعم العسكري والمالي والدبلوماسي لإسرائيل، رغم الجرائم التي نددّت بها الكثير من الدول والهيئات العالمية.

ومع تصاعد حدّة التنديد بهذه العمليات ودخول المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية على الخط، وانكشاف حقيقة المعايير الغربية المزدوجة بصدد قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، حاولت الولايات المتحدة أن تظهر مرة أخرى كحريص على إرساء السلام في المنطقة، حيث أعلن وزير خارجيها «انتوني بلينكن» في أعقاب لقائه مع رئيس السلطة الفلسطينية «عباس أبو مازن»، دعم الولايات المتحدة لإصلاح السلطة الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة مع الحرص على توفير ضمانات أمنية لإسرائيل.

لا يخفي الكثير من الباحثين والمهتمين شكوكهم إزاء هذه التصريحات، والتي تبين زيفها تحت محك الممارسة في عدد من المناسبات، ويعتبر آخرون الأمر مجرد مناورة للرئيس الأمريكي «جو بايدن» في سياق محاولته لكسب تعاطف العرب والمسلمين في أمريكا ضمن جهوده الرامية للفوز بولاية رئاسية جديدة.

لا يخلو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة من صعوبات وتحديات، يجسدها الانقسام الفلسطيني، وهشاشة النظام الإقليمي العربي الذي لا يملك رؤية موحدة حول هذا الخيار، ناهيك عن الرفض الصارم الذي تبديه إسرائيل تجاه يواجه به هذا المطلب، باعتباره يتعارض مع متطلبات أمنها، كما أن هناك جماعات ضغط قوية داخل الولايات الأمريكية ترفض ذلك، بل ولا تتردد في التعبير عن دعمها لكل الانتهاكات والخروقات التي ترتكبها سلطات الاحتلال في فلسطين.

وبالإضافة إلى ذلك، تظلّ هناك الكثير من الأسئلة المطروحة بصدد حدود الدولة الفلسطينية المنتظرة، وما إذا كانت ستضم القدس أم لا؟ وحول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستجبر السلطات الإسرائيلية على الالتزام بالاتفاقيات المبرمة وبوقف الانتهاكات وبناء المستوطنات أم لا؟

خصخصة الحروب في عالم مرتبك

بقلم : د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

بعد سنوات من الترويج للقوة الناعمة؛ كأسلوب جاذب وناجع لكسب مختلف المعارك الاستراتيجية، بأقل خسائر بشرية وتكلفة مادية ومعنوية، عادت القوة الخشنة إلى الواجهة الدولية من جديد كآلية لتحقيق المصالح والأهداف.

ونظرا لتكلفة الحروب النظامية من النواحي البشرية والمالية والتقنية والسياسية، وكذا المسؤوليات الجنائية التي يطرحها تورّط الجيوش في ارتكاب جرائم خطرة خلال المعارك، وتأثيرات ذلك على الرأي العام وطنيا ودوليا، تزايد الاعتماد على خدمات المرتزقة التي توفرها شركات أمنية وعسكرية خاصة.

إن اللجوء إلى المرتزقة ليس بالأمر الجديد في حقل الحروب، بل تمتد مظاهره إلى تاريخ بعيد، حيث وظفتهم الكثير من الأمم والحضارات كاليونان والرومان.. في سبيل كسب معاركها وتوسيع إمبراطورياتها.

وقد ظهرت العديد من الشركات الأمنية منذ منتصف القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبعد ذلك؛ برز في فترة الستينيات من القرن المنصرم المرتزق الفرنسي «بوب دينار» الذي شارك في عدد من الانقلابات بإفريقيا على امتداد أكثر من ثلاثة عقود، قبل أن تتأسس خلال السنوات الأخيرة وفي سياق تطورات العولمة، وتنامي النزاعات الإقليمية، والصراعات الداخلية الدامية على السلطة، مجموعة من الشركات التي توفر خدمات أمنية وعسكرية عابرة للحدود، كما هو الشأن بالنسبة ل»فاغنر» (تأسست سنة 2014 بروسيا)، و»إيجيس» لخدمات الدفاع (تأسست سنة 2002 بسكوتلندا)، و»بلاك ووتر» التي غيرت اسمها إلى شركة «أكاديمي» (تأسست سنة 1997 بالولايات المتحدة الأمريكية)..

لم يثر عمل هذه الشركات إشكالات كبيرة، عندما كان ينصبّ على تأمين حماية بعض الشخصيات، أو بعض المواقع الحيوية من مناجم وبنايات ومؤسسات، غير أن اقتحامها لمهام عسكرية تعدّ من صميم اختصاصات الدول باعتبارها المحتكر لسلطة الاستخدام المشروع للقوة، أصبح يطرح إشكالات قانونية وأخلاقية وإنسانية كبيرة، بعدما أضحت هذه الشركات تضع رهن إشارة الدول قوات عسكرية خاصة، لتوظيفها في المعارك العسكرية، ومختلف النزاعات الداخلية الدامية حول السلطة، وفي صد الاحتجاجات والثورات.

فقد وظّفت الولايات المتحدة الأمريكية هذه القوات خلال حرب الخليج الثانية ضد العراق في بداية تسعينيات القرن الماضي، كما استخدمتها أيضا خلال تدخلها العسكري في أفغانستان سنة 2001، بينما وظفتها روسيا خلال حربها الجارية في أوكرانيا، وفي تعزيز تواجدها داخل القارة الإفريقية.

ينطوي عمل هذه القوات على الكثير من الانعكاسات التي تؤثر سلبا على هيبة الدول التي تلجأ إلى خدماتها، وعلى تطوير قواتها العسكرية النظامية، بل كثيرا ما تجرّأت هذه الشركات في التطاول على سيادتها ومصالحها، وهو ما تؤكده تجربة روسيا مع قوات «فاغنر» خلال الحرب على أوكرانيا، كما أدّى تدخل هذه القوات خلال العمليات العسكرية في أفغانستان، وفي ليبيا بعد سقوط القذافي إلى تعقّد الوضع الأمني داخل هذين البلدين.

إن انخراط المرتزقة والشركات الخاصة في الحروب والنزاعات المختلفة، لا تحركه عقيدة عسكرية، أو أهداف متصلة بالدفاع عن قضايا عادلة ومصالح وطنية، بقدر ما يتحكم فيه هاجس تحقيق الربح المالي، بعدما وصل الأمر إلى حدّ تجنيد بعض هذه الشركات للسجناء.

فالمرتزق لا يعتبر مقاتلا بموجب القانون الدولي الإنساني، وهو بدوره (المرتزق) لا يعير عادة أي اهتمام لمقتضيات هذا الأخير، حيث يكون ولاؤه لرب العمل أي الشركة، وليس للدولة التي يشتغل لحسابها. وفي غياب الشعور بأية مسؤولية قانونية، والافتقار إلى تكوين عسكري يعزز كفاءة هذه القوات، بالإضافة إلى حرصها على كسب الأموال، فإنها كثيرا ما تقدم على ممارسة سلوكيات لا تميّز فيها بين المدنيين والعسكريين، حيث تسببت في اقتراف انتهاكات جسيمة، وفي ارتكاب جرائم خطيرة على امتداد مناطق مختلفة من العالم، بصورة تتنافى مع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن الاستعانة بالقوات التي تتيحها الشركات الأمنية الخاصة دون ضوابط صارمة، يمكن أن يتحوّل إلى تهديد للأمن والسلم في بعديهما الوطني والدولي، لما قد يكرسه هذا الخيار من استهتار بالقوانين والمعاهدات الدوليين، وإفلات من العقاب.

ووعيا بالإشكالات والمخاطر التي تنجم عن انخراط هذه القوات في الحروب، اعتمدت الأمم المتحدة بتاريخ 4 ديسمبر من عام 1989 الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، والتي دخلت حيز التنفيذ في 20 أكتوبر من عام 2001.

العرب والصراع النووي الإيراني-الإسرائيلي الملتبس

بقلم : د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

قامت إسرائيل في فاتح أبريل من العام الجاري بعملية عسكرية جوية استهدفت مقر القنصلية الإيرانية في سوريا، خلّفت عددا من القتلى من ضمنهم مسؤول إيراني كبير في فيلق القدس التابع للحرس الثوري وضباط آخرين. وبعد أقل من أسبوعين عن ذلك، وضمن خطوة تذكّر بالهجمات الصاروخية التي استهدفت العمق الإسرائيلي من قبل القوات العراقية في أعقاب حرب الخليج الثانية في عام 1991 كسبيل لكسب التعاطف الشعبي العربي والإسلامي،

قامت إيران بإطلاق أكثر من 300 صاروخ وطائرة مسيّرة من فوق أراضيها نحو إسرائيل، وقد برّرت رد فعلها هذا بممارسة حقها في الدفاع الشرعي عن النفس، استنادا إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على أنه «ليس في الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي».

اعتبرت إيران أن استهداف قنصليتها وضباطها، يمثل تجاوزا للخطوط الحمراء التي ظلت تحكم العلاقات المتوترة بين الجانبين، وتأتي العملية الإيرانية بعد اشتداد العقوبات الأمريكية المفروضة عليها بسبب ملفها النووي، وكذا إدراج إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" الحرس الثوري ضمن لائحة المنظمات الإرهابية في عام 2019، كما جرت في ظل انشغال الدول الغربية بتطوّر الحرب في أوكرانيا، وعدم استعدادها لفتح جبهات أخرى، كما أن إسرائيل نفسها كانت تركّز على عملياتها العدوانية داخل غزة، وبما أحدثته من أزمات سياسية داخلية، كما تزامنت أيضا مع تزايد حدة التنديد بالجرائم الخطرة التي ارتكبتها إسرائيل داخل الأراضي المحتلة، ومع عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث والمؤسسات الدولية. وهو ما سمح بتحويل إسرائيل من معتد متورط في جرائم خطيرة ضد الإنسانية، إلى ضحية في أوساط الرأي العام العالمي تبعا لتحرك الآلة الإعلامية الغربية في هذا الصدد.

حاولت إيران أن تؤطر ردّها بمجموعة من الرسائل الحذرة التي توحي برغبتها في حفظ ماء الوجه، وحرصها على عدم تطور الوضع إلى مواجهة مفتوحة، حيث أعلنت مسبقا عن ردها، بما أتاح لإسرائيل ومن يدعمها من البلدان الغربية كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، اعتماد تدابير تعزز الجاهزية للتقليل من الأضرار البشرية والمادية المحتملة، كما أكدت أنها ستستهدف مصالح عسكرية، وبخاصة منها المواقع التي أطلقت منها الصواريخ التي أصابت قنصليتها في سوريا.

وفي هذا السياق، وكعادتها قللت إسرائيل من خطورة الوضع، وأكّدت أن قواتها الدفاعية تمكنت من اعتراض 99 بالمائة من الطائرات المسيرة والصواريخ التي استهدفتها، مما جعل الأضرار محدودة. ومثلما حدث في أعقاب حرب الخليج الثانية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقناع إسرائيل بعدم الرد منعا لإمكانية خروج الأمور عن نطاق السيطرة إقليميا.

إن العمليات الإيرانية وبغض النظر عن الهالة الإعلامية التي رافقتها والهلع الذي أحدثته في أوساط الإسرائيليين، كانت رمزية، بسبب الدعم الأمريكي والغربي الكبير الذي لقيته إسرائيل في هذا الصدد، إلا أنها تنطوي على بعض الدلالات، التي تحيل إلى رغبة طهران في إبراز القدرة على تحقيق الردع - وهو ما قد يعقبه الإعلان عن تطور مفاجئ بصدد ملفها النووي-، خصوصا وأن إسرائيل تحدّثت قبل سنوات عن إمكانية توجيه ضربة نوعية تستهدف منشآتها النووية، واعتبارا أيضا لكشف العجز الذي يطبع أداء مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، كما أن العمليات تمت ولأول مرة من داخل إيران، بعد أن ظلت تتحرك هذه الأخيرة في إطار مواجهات بالوكالة، متخذة بعض الأقطار العربية كلبنان والعراق وسوريا واليمن فضاءات لهذا الصراع.

رغم إصرار إيران على التسويق لانتصار وهمي يخدم القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة بشكل عام، فإن الواقع يبرز أنها تتحرك بمنطق براغماتي يخدم مصالحها الاستراتيجية، خصوصا وأن ما تقوم به في محيطها الإقليمي من تحركات عدائية وتدخلات في شؤون عدد من دول المنطقة، لا يقل خطورة عما تقترفه إسرائيل في هذا الشأن، والواقع أن الحل الأمثل لقطع كل مظاهر المتاجرة بالقضية الفلسطينية يبقى هو العمل على بناء دولة فلسطينية مستقلة.

"الحراك الطلابي" العالمي ومأزق الاحتلال

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

تمثّل الجامعات منارات للفكر والتنشئة، ولترسيخ القيم الإنسانية النبيلة، وكثيرا ما انطلقت منها أفكار ونظريات غيرت مجرى التاريخ والأحداث، كما اقترنت في عدد من المحطات التاريخية بحمل مشعل التنوير والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الأفكار النمطية والمتحجرة. كما مثلت هذه الفضاءات منبرا للمرافعة بشأن الكثير من القضايا الوطنية والدولية، ومنصة للتنديد بالظلم وكسر الصمت الذي تفرضه النظم الديكتاتورية ووسائل الإعلام العالمية الموجهة بمصالح بعض الدول، ما أسهم بشكل كبير في التحسيس بمعاناة عدد من الشعوب، وفي الضغط باتجاه اتخاذ قرارات حاسمة أفضت إلى وقف الحروب، وإلى اعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لا تخلو من أهمية.

ففي أواخر السبعينيات من القرن الماضي وعلى إثر تصاعد الكلفة البشرية والمالية الخطيرة لحرب فيتنام، التي خلفت الكثير من المعضلات الاجتماعية والاقتصادية، عمت المظاهرات والاحتجاجات داخل مختلف الجامعات الأمريكية، ولم تخل في مجملها من صدامات عنيفة مع رجال الشرطة، وبالتزامن مع ذلك تفجرت الاحتجاجات في عدد من الجامعات الأوربية كفرنسا وألمانيا منددّة بدورها بهذه الحرب المكلفة، وهو ما أسهم في تعزيز الضغط على الإدارة الأمريكية التي بادرت إلى سحب قواتها العسكرية من هذا البلد (فيتنام) في عام 1973.

وعلى إثر الجرائم الوحشية التي اقترفتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية في غزة والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 34 ألف شخص من ضمنهم 14 ألف طفل، مع جرح وتشريد الآلاف، اندلعت الكثير من الاحتجاجات والمظاهرات داخل أعرق الجامعات الأمريكية ك«ميشيغان» و«هارفارد» و«برينستون» (أكثر من 100 مؤسسة جامعية).. مطالبة بوقف هذه الحرب وبتأمين الحماية للفلسطينيين، ومنع تصدير السلاح نحو إسرائيل، وتجميد هذه الجامعات لتعاملاتها مع الشركات التي تدعم سلطات الاحتلال، وكذا محاسبة مقترفي هذه الجرائم الخطيرة التي تتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني ومقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، قبل أن تصل هذه الاحتجاجات إلى داخل جامعات غربية وازنة في كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وأستراليا وكندا.. والتي اعتبر فيها المحتجون أن صمت الجامعات بكل مكوناتها، وكذا الدول والهيئات العالمية المختلفة، عما يجري من خروقات وانتهاكات، هو بمثابة تواطؤ مع مقترفي هذه الجرائم الخطرة التي تشكل تحديا للمجتمع الدولي برمته.

لم تخل هذه المظاهرات من صدامات، حيث استخدمت فيها الشرطة كل مظاهر القوة، وضمن ممارسات لا إنسانية وسلوكات لا تحترم حرية التعبير التي طالما تشدق بها الغرب «المتحضر»، اتهمت سلطات هذه الدول وإدارة الجامعات المحتجين بمعاداة السامية.

تمثل هذه الاحتجاجات تحوّلا مهما على مستوى تمثّل الرأي العام الغربي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بعدما اقتنعت فئة واسعة من المجتمعات الغربية بحقيقة ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم مستمرة، وصلت إلى حد لا يطاق، خلال الأشهر الأخيرة، مع ارتكاب إسرائيل لجرائم إبادة بشرية متكاملة الأركان، وتهجير للسكان وتجويعهم، وتدمير للبنى التحتية في غزة. كما أن استمرارها وتمددها يمكن أن يقضي على آمال «بايدن» في ولاية ثانية، كما أنه يمكن أن يدعم التوجهات الدولية لتحريك العدالة الجنائية ضد مجرمي الحرب داخل الكيان الإسرائيلي.

إن المبررات التي اعتادت إسرائيل على التذرع بها في ارتكاب هذه الجرائم؛ بالاستناد إلى ممارسة حق الدفاع الشرعي الذي تكفله المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، لم تعد تجدي نفعا مع تصاعد الرفض الدولي لهذه الممارسات التي اقتنع العالم بكونها جرائم عدوان حقيقي تتطلب المتابعة القانونية وإلحاق العقاب بالجناة.

إن تصاعد هذه الاحتجاجات داخل الفضاءات الجامعية هو تعبير عن يقظة الضمير العالمي، الذي لم يعد يقبل التعايش مع بعض النظم التي تتواطؤ مع جرائم الاحتلال بصمتها وتنكّرها للحقائق، ومع سياسة الكيل التي تمارسها الكثير من المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية، كما هو الشأن بالنسبة للأمم المتحدة. كما أنها تعكس أيضا وعي جيل الشباب بالحيف والظلم الذي يطال الشعب الفلسطيني، واقتناعه بعدالة قضيته وبمطالبه المشروعة في بناء دولة مستقلة.

لم تخف سلطات الاحتلال، وكذا اللوبي الصهيوني المتمركز في عدد من البلدان الغربية استياءهم من هذا الزخم الاحتجاجي والترافعي المتزايد الذي يعكس وعي جيل المستقبل بحقيقة الاحتلال وجرائمه، وبضرورة إرساء حلّ عادل ومستدام للقضية الفلسطينية، بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، ويسهم في دعم وتعزيز السلام الإقليمي والعالمي.

التّيارات الشعبوية
ومعضلة الهجرة

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

رغم التباين الواضح بصدد التعريفات الواردة بشأن «الشعبوية»، إلا أن كثيرا من الباحثين يربطونها بالشعب، وباعتماد الواقعية في تفسير وتحليل الأحداث وقضايا المجتمع، كما أصبح المصطلح يستخدم للدلالة على تيارات واتجاهات، وعلى ممارسات اجتماعية وخطابات غالبا ما تحيل إلى القدحية والديماغوجية، مع الانتقاص من قيمة الفكر والعلم، في مقابل التركيز على الخطابات السطحية والأفكار الخرافية. وعموما تقوم الشعبوية في مجملها على رفض التكتلات الكبرى والتحولات الصناعية، ثم الدعوة إلى الانكفاء في عالم «معولم» ومتشابك المصالح، بالإضافة إلى توظيف المؤامرة في تفسير الأحداث والأزمات، علاوة على تقديم حلول مبسطة وسطحية لتجاوز مختلف الإشكالات، وتوظيف المؤامرة في تفسير الكثير من القضايا والأزمات.

كثيرا ما يقدّم «الشعبويون» أنفسهم وكأنهم المنقذون من الأزمات المختلفة، ومع ذلك، فغالبا ما يتعاطون معها إما بالتجاهل، أو بصور انفعالية وغير علمية. كما تستند هذه التيارات على فن الخطابة وتجييش العواطف لتعميم مواقفها وتمرير خطاباتها وأفكارها، كما تستثمر التقنيات الرقمية بشكل كبير في تعزيز انتشارها.

شهدت التيارات الشعبوية صعودا مدويا خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع التطورات والأزمات التي يشهدها العالم، سواء تعلق الأمر منها بتنامي ظاهرة الهجرة أو تمدد الإرهاب، أو الأزمة المالية (2007-2008) أو جائحة كورونا.. حيث استغلت هذه المحطات وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من بلدان العالم في أوربا والأمريكيتين وآسيا وإفريقيا لكسب مزيد من التأييد لمطالبها وتوجهاتها، من خلال إطلاق شعارات وخطابات حماسية، أثرت كثيرا في توجهات الرأي العام على المستويين الوطني والدولي.

تتقاسم التيارات الشعبوية رفضها للهجرة، مع التأكيد على مسؤولية المهاجرين عن مختلف المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تشهدها الدول الغربية.. ما يجعل خطابها ديماغوجيا، ويقوم في جزء كبير منه على استغلال مخاوف الناس لتكريس أفكار مسبقة حول الظاهرة.

وأمام التمدد الملحوظ للشعبوية في عدد من البلدان الغربية، وفي أوروبا على وجه الخصوص، برز اليمين المتطرف في واجهة المشهد السياسي لعدد من الدول كفرنسا وإسبانيا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا والنامسا.. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كنتاج لتراجع مكانة الأحزاب التقليدية في هذه البلدان وعدم قدرتها على مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وعلى تطوير خطاباتها وإقناع الناخبين بتوجهاتها وبرامجها في هذا الصدد، حيث تمكن (اليمين المتطرف) من تحقيق مكتسبات سياسية هامة على مستوى الولوج إلى الهيئات التشريعية والحكومات في عدد من البلدان الغربية.

تمثل قضية الهجرة أحد الملفات الحاسمة والحارقة التي تركز عليها التيارات الشعبوية والأحزاب اليمينية في الترويج لخطاباتها المتطرفة وتوجهاتها المعادية للأجانب بشكل عام، وكسب التأييد لتوجهاتها هاته بذريعة المحافظة على ثقافة وهوية الشعوب الغربية. ففي مقابل ربط الهجرة بالتطرف والإرهاب، وبتعميق المشكلات الاجتماعية التي تشهدها مجموعة من البلدان الغربية في سياق الآثار الناجمة عن الأزمات المالية التي شهدها العالم، والتداعيات التي خلفتها الحرب الروسية في أوكرانيا، تصرّ هذه التيارات على التنكر لكل الإسهامات المشرقة للمهاجرين في بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أدوارهم المقدرة في تطوير مجتمعاتها على المستويات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية والتقنية..

إن تصاعد المد اليميني المتطرف داخل المجالس التشريعية الأوربية والمقترن بتصاعد خطابات شعبوية جوفاء تتنكر لأبسط حقوق الإنسان وحرياته، ستكون له تبعات فيما يتعلق بتوظيف ملف الهجرة باتجاه فرض مزيد من القيود على المهاجرين الحالمين بالوصول إلى الضفة الشمالية من المتوسط والقادمين من عدد من البلدان التي ترزح تحت ضغط إكراهات اجتماعية واقتصادية أو أمنية.. أو استخدامها كذريعة لإطلاق خطابات معادية للأجانب (الإسلاموفوبيا)، ولتبني مزيد من التدابير والسياسات والتشريعات التي ستؤثر سلبا في المكتسبات التي تحققت في مجال الهجرة واللجوء.

إن التيارات الشعبوية وإن كانت خطاباتها تلقى أصداء داخل المجتمعات الغربية في زمن تطورت فيه وسائل الاتصال، وسمحت بتنقل الأفكار والمعلومات بشكل سريع، فإنها ستظل مع ذلك «حركات» مرحلية، غالبا ما تبرز كردّ فعل آني على أوضاع متأزمة، وليس نتاج تطور طبيعي للمجتمعات. ولذلك فلا غرابة إذا اتهمت من قبل البعض؛ كونها تفرغ الممارسة الديمقراطية من مدلولها، وتساهم في ضياع الكثير من الفرص والحقوق.

حماية التراث الثقافي
في زمن الأزمات

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

بعد الحربية العالميتين الأولى والثانية، وما تمخض عنهما من تدمير لعدد من المعالم والمؤسسات الثقافية، اقتنع العالم بضرورة إرساء اتفاقية دولية تعزز حماية الممتلكات الإنسانية، وهو ما مهّد لعقد اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح؛ قبل صدور بروتوكوليها المحلقين (عامي 1954 و1999).

إن توالي النزاعات المسلحة عبر العالم وتعقدها، بالإضافة إلى تطور الوسائل المستخدمة فيها، علاوة على تمدد نشاط الجماعات الإرهابية، وتنامي مظاهر التدمير والنهب والسرقة والإتلاف والتهريب الذي يطال هذه الممتلكات، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، كلها تمثل خطرا مازال يتهدد التراث الثقافي العالمي، ويفرض تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الكفيلة بالمحافظة على هذا الإرث الإنساني باعتباره مكونا حضاريا مشتركا.

اعتبرت الاتفاقية الدولية السابق ذكرها؛ هذه الممتلكات؛ وبغض النظر عن أصلها أو مالكها؛ بكونها؛ سواء كانت منقولة أو ثابتة، ذات أهمية كبرى بالنسبة لتراث الشعوب الثقافي، كما هو الشأن بالنسبة للمباني التاريخية، والأماكن الأثرية، والتحف الفنية ذات القيمة التاريخية، وكذا المخطوطات والكتب، والمباني التي تحتضنها كالمتاحف والمكتبات.

وتؤكد الاتفاقية على ضرورة الامتناع عن استهداف هذه الممتلكات بذريعة الضرورة العسكرية أو توظيفها لأغراض حربية، وعلى أهمية انخراط الدول الأطراف في اعتماد تدابير وسياسات، وسن تشريعات تعزز حمايتها من مختلف المخاطر التي يمكن أن تلحق بها، مع حثّ الدول على بلورة برامج توعوية تعزز هذه الحماية، من خلال البرامج التعليمية والتكوينات الهادفة إلى تطوير كفاءة العنصر البشري، وحثّ القوات المسلحة بأهمية احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، وتزامنا مع الذكرى السبعين لاعتماد هذه الاتفاقية، وتنامي الدعوات الدولية إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل تعزيز حماية هذه الممتلكات التي تعد من أهم ما أفرزته الحضارات البشرية، وتحفظ جزءا من التراث الذي يربط الماضي الإنساني بالمستقبل، نظمت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمغرب، بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل، ندوة دولية بالرباط، حول موضوع: «حماية التراث الثقافي في الأزمات الإنسانية وسؤال الفعلية»، بمشاركة عدد من الخبراء والباحثين والفاعلين وطنيا ودوليا، إلى جانب ممثلين على منظمة اليونسكو والهيئة الدولية للصليب الأحمر.

شكل اللقاء مناسبة للوقوف على ما راكمه المجتمع الدولي من مبادرات وتدابير في سبيل تعزيز هذه الحماية خلال فترات الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة، بالإضافة إلى رصد مختلف التحديات والصعوبات التي تقف أمام إرساء حماية ناجعة في هذا الصدد، ثم استحضار بعض الممارسات الدولية الفضلى ذات الصلة، وطرح مجموعة من المداخل الكفيلة بتطوير الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الرهان.

وتم التأكيد على الجهود المعتبرة التي راكمتها الدول على مستوى سن تشريعات تنسجم مع المعايير الدولية في هذا الخصوص، وعلى ما تقوم به سلطاتها القضائية؛ فيما يتعلق بإصدار أحكام صارمة لردع كل مظاهر النهب والتدمير التي تطال هذه الممتلكات. وعلى المستوى الدولي، وقفت الأوراق المقدمة على المهام التي تقوم به اليونسكو ارتباطا بالموضوع في فترات السلم، وكذا المسؤوليات الأساسية التي تستأثر بها هيئة الصليب الدولي خلال فترات النزاعات والأزمات الإنسانية، بالإضافة إلى العناية التي أصبح يوليها مجلس الأمن للموضوع، وبخاصة بعد إصداره للقرار رقم 2347 لعام 2017 الذي ربط فيه ما بين حماية التراث الثقافي من جهة، وتحقيق السلم والأمن الدوليين من جهة أخرى، كما تم التطرق أيضا لمكانة القانون الدولي في مواجهة الانتهاكات والأضرار التي تتعرض لها هذه الممتلكات.

وتوقفت بعض المداخلات المقدمة عند بعض مظاهر القصور التي تواجه الحماية القانونية والإدارية على المستويات الوطنية، من حيث تركيزها على بعض التهديدات التي تطرح إبان الفترات العادية المتسمة بالسلام كالنهب والتهريب، في مقابل التقصير الحاصل في هذا الشأن خلال فترات النزاعات والأزمات الإنسانية.

يمثل إحياء هذه الذكرى؛ مناسبة للوقوف على الإكراهات والنقائص التي تحيط بهذه الحماية، والعمل على تطويرها، وللتذكير أيضا بأهمية التعاون الدولي البنّاء؛ كسبيل لبلورة حماية فعالة لهذه الممتلكات، تتجاوز رد الفعل بعد اندلاع النزاعات والأزمات، إلى مقاربة وقائية مستدامة خلال فترات السلم أيضا، بصورة تقوم على التوعية، وعلى تدريب مختلف المعنيين والمتدخلين في هذا الشأن، بالإضافة انخراط المجتمعات المحلية في هذا الخصوص.

عودة القوّة الخشنة

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

على امتداد التاريخ الإنساني، سعت مختلف الوحدات الاجتماعية من أسرة وقبيلة ومدينة وإمبراطوريات ودول، إلى امتلاك عناصر القوة كأساس لفرض النظام الداخلي وتحقيق الأمن الخارجي.

إن تحديد مفهوم القوّة في العلاقات الدوليّة يختلف بحسب الاتجاهات الفكرية، ومع ذلك نجد مجموعة من القواسم المشتركة بين الباحثين والمفكرين، حيث يتم ربطها إجمالا بامتلاك القدرة على مواجهة التهديدات وحماية السيادة، والتأثير في صناعة القرارات، وفرض الآراء دوليا بشكل مباشر، أو غير مباشر في سياق أساليب الردع.

ومع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية، حدث تطور ملحوظ في معنى القوة، فبعد أن كان يرتبط بالجانب البشري، وبالموقع الجغرافي، وبامتلاك الإمكانيات العسكرية، أصبح يحيل إلى المقومات الاقتصادية؛ وما يتصل بها من صناعة وتجارة واستثمارات وإمكانات فلاحية ومعدنية.. قبل أن تحدث التطورات التقنية وما رافقها من طفرة رقمية تحوّلا كبيرا في مضامين هذا المفهوم الذي أصبح يرتبط بتوطين التكنولوجيا وبحسن توظيفها في المجالات الإدارية والصناعية والخدماتية والعسكرية، وتدبير المخاطر، وكذا امتلاك المعلومات.

ومع تطور العلاقات الدولية وتشابكها، ازدادت القناعة بأن الدول لا يمكن أن تحقق مصالحها أو تعزز أمنها إلا من خلال امتلاك هذه المقومات مجتمعة، غير أن أولوية هذه العناصر اختلفت بدورها بين مرحلة الحرب الباردة التي كان فيها هاجس الحروب مطروحا بقوة عكسه سباق التسلح ونهج سياسة الأحلاف، حيث حظي الجانب العسكري بأولية قصوى في هذا الإطار، ومرحلة ما بعد سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الشرقي التي سمحت للعالم بالالتفات إلى مخاطر جديدة بيئية ورقمية وصحية.. مما سمح باستحضار جوانب أخرى اقتصادية وسياسية وتقنية وثقافية أحدثت تحولا كبير في معنى القوة الذي أضحى أكثر توسّعا وشمولية.

وعندما طرح الباحث الأمريكي «جوزيف ناي الابن» مقولته المتصلة ب«القوة الناعمة» ضمن كتابه الصادر عام 1990 والموسوم «مقدرة للقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية»، قبل أن يطوره في مؤلفه الجديد لعام 2004 المعنون بـ: «القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية»، والتي اعتبر من خلالها أن القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان، لأنهما يهدفان أساسا إلى التأثير على سلوك الآخرين، أحدث ذلك تحولا كبيرا في مفهوم القوة. حيث ترسخت القناعة لدى كثير من الباحثين والمفكرين وصانعي القرار بأن امتلاك القوة «الخشنة» في ارتباطها بعناصرها العسكرية، تظلّ مكلّفة اقتصاديا وسياسيا وقانونيا وأخلاقيا، بل وغير فعالة على مستوى تحقيق الأهداف التي تنحو إليها الدول.

وبالموازاة مع ذلك، بدأت الكثير من دول العالم تولي عناية كبيرة لآليات القوة «الناعمة»، التي تقوم على الجذب والإقناع بدل الإكراه والزجر، من خلال استثمار مختلف القنوات الثقافية والفنية والروحية والعلمية والمساعدات التقنية والإنسانية وحتى البحث العلمي، في التأثير على الدول، وفي إرساء سياسة خارجية أكثر دينامية وفعالية وبراغماتية.

ففي أعقاب أحداث 11 سبتمبر لعام 2001 وظفت الولايات المتحدة إمكانات مالية ضخمة لأجل تمويل مشاريع سياسية وإعلامية وثقافية، في إطار تحسين صورتها عبر العالم، كما أن الصين استندت بدورها إلى عناصر القوة الناعمة في سبيل الترويج لمشاريعها الاقتصادية الواعدة، ولمكانتها كقطب وازن في النظام الدولي الراهن، ونفس الأمر ينطبق أيضا على عدد من الدول التي وظفت الرياضة والثقافة والبحث العلمي والفنون والمساعدات الإنسانية لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها بعيدا عن لغة الزجر العسكري المكلفة.

إن هذا التحول، لا يعني البتة تخلص الدول من ترسانتها العسكرية، أو التقليل من نفقاتها المرصودة في هذا الشأن، فقد ظلت الكثير من البلدان تزاوج بين توظيف القوة الخشنة أحيانا واستثمار القوة العسكرية أحيانا أخرى، تبعا للظروف ولتقييم الأوضاع، فيما حرصت دول أخرى على الاستمرار في السعي لتطوير إمكانياتها العسكرية وتخصيص موارد مالية هامة في هذا السياق، فيما تزايدت طموحات بعض الدول كإيران على اقتحام النادي النووي.

بدأت المراهنة على القوة الناعمة كأسلوب مرن لتحقيق الأهداف والمصالح تتآكل خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة مع تنامي اللجوء إلى القوة العسكرية لحسم الخلافات على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما تأكد بشكل ملحوظ مع العمليات التي تقودها روسيا داخل الأراضي الأوكرانية، وكذا الاعتداءات التي تباشرها إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية ضد كل القوانين والمواثيق الدولية.

الأبعاد الاستراتيجية للمنتدى الصيني – الإفريقي

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

قبل زهاء ربع قرن من الزمن (أكتوبر 2000)؛ تأسس منتدى التعاون الصيني - الإفريقي، كإطار يتيح للجانبين تعزيز التعاون وتطوير علاقاتهما الاقتصادية، ومواجهة مختلف الإشكالات التي تطرحها العولمة، من خلال لقاءات تنظم كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين وإحدى البلدان الإفريقية.

وقد استطاع الطرفان أن يطوّرا بشكل ملحوظ نسبة المعاملات التجارية بينهما، بصورة أضحت معها الصين بمثابة الشريك الرئيسي والأول لدول القارة الإفريقية، فيما تزايدت نسبة الصادرات الإفريقية من المعادن ومصادر الطاقة والمواد الفلاحية.. نحو الصين، كما تعززت العلاقات السياسية بينهما، ما مكن الصين من حصد تأييد واسع لحقوقها في «تايوان».

وفي الوقت الذي تطمح فيه الصين إلى جعل هذا المنتدى بمثابة بوابة لتشبيك علاقاتها مع قارة واعدة بإمكانياتها البشرية الشابة، وبنخبها السياسية والاقتصادية الطموحة، وبثرواتها المعدنية والطاقية الغنية، وبموقعها الاستراتيجي الهام، بما يفتح لها المجال لبلورة مشروعها الضخم «الحزام والطريق»، ولكسب شراكات تعاون تسمح لها بالاستثمار بمكانة وازنة في النظام الدولي الراهن. تسعى الدول الإفريقية من جانبها إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية والتجارية، والتخلص من الهيمنة الأوربية، والحدّ من وتيرة التنافس الدولي المتزايد على إفريقيا في هذا الشأن، وكذا الاستفادة من التجربة الصينية في عدد من المجالات، خصوصا وأن «بكين» ليس لها ماض استعماري في القارة، كما أن البلدان الإفريقية ترى في الصين باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة طرفا بإمكانه المرافعة بشأن عدد من القضايا الإفريقية العادلة.

قبل بضعة أيام، التأمت أشغال الدورة التاسعة للمنتدى بحضور عدد من ممثلي الدول الإفريقية، والصين إلى جانب شخصيات وازنة أخرى كالأمين العام الأممي «أنطونيو غوتيريس»، وقد تعهدت الصين خلال هذه المناسبة بدعم المشاريع المتصلة بالبنى التحتية والطاقة بعدد من الدول الإفريقية، وبتطوير المبادلات التجارية، وتوسيع دائرة الاستثمارات الصينية داخل دول القارة، مع المساهمة في تمويل عدد من المشاريع الفلاحية والصناعية فيها.

كما تعهدت الصين بتقديم مساعدات وقروض للدول الإفريقية تصل إلى حوالي 50 مليار دولار على امتداد الثلاث سنوات القادمة، بصورة تسمح بتمويل عدد من المشاريع في مجالات مختلفة، بما يوفر فرصا للشغل ويقلل من نسب الفقر، ويساهم في تنمية بلدان القارة، وهي تحاول بذلك تقديم أسلوب جديد لتحقيق التنمية في إفريقيا بصورة تختلف تماما عن الأسلوب الغربي الذي طرح في هذا الصدد.

يأتي تنظيم المنتدى في مرحلة مفصلية تشهد تحالفات دولية وإقليمية جديدة، وفي لحظة زمنية يعرف فيها العالم نزاعات إقليمية خطيرة، مثلما هو الأمر بالنسبة للحرب الروسية في أوكرانيا، وكذا العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة.

لا تخلو التحركات الصينية في سياق تطوير علاقاتها مع البلدان الإفريقية من طموحات استراتيجية، متصلة في مجملها بالرغبة في التموقع الاقتصادي بمنطقة حيوية ظلت حكرا على القوى الغربية لعدة عقود، بل وتطوير ذلك إلى علاقات عسكرية. ويمكن القول إن هذا الحضور الصيني المتزايد داخل القارة بمظاهره المختلفة هو أحد تمظهرات الطموح المتزايد في إرساء نظام دولي تعددي، تلعب فيه «بكين» أدوارا طلائعية إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا.

ويبدو أن الصين واعية بشكل كبير بأهمية تموقعها داخل هذه القارة عبر مدخل الاستثمارات و«التنمية»، كمدخل لتعزيز نفوذها ومكانتها الدوليين في مواجهة الغرب بقيادة الولايات المتحدة التي تصر على إطالة أمد النظام الدولي الذي تقوده بمفردها.

لا يخفي بعض الباحثين والمراقبين الغربيين انزعاجهم من التمدد الصيني الملحوظ داخل إفريقيا، في الوقت الذي تتراجع فيه مكانة الغرب داخل هذه القارة الواعدة، وهو ما تعكسه الحالة الفرنسية على وجه الخصوص؛ بعد تمرد عدد من الدول مثل «مالي» و«بوركينا فاسو» و«النيجر» على «باريس»، ويرون (الباحثون والمراقبون الغربيون) بأن الصين أصبحت تطمح بشكل كبير في تعزيز تواجدها العسكري داخل عدد من البلدان الإفريقية، بما يعزز نفوذها داخل القارة، بل ويذهب آخرون إلى أن الصين التي ترفع شعارات تنمية إفريقيا، تساهم من جانبها في تعميق مأساة دول القارة من خلال إثقال كاهلها بمزيد من القروض التي تعمق تبعيتها وتعرقل تقدمها واستقرارها الاقتصادي والسياسي والأمني، بالإضافة إلى استغلال ثرواتها الفلاحية والمعدنية (الذهب والليثيوم والنحاس) بشكل مفرط.

العدوان الإسرائيلي على غزة
ومستقبل الملف النووي الإيراني

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

مثّل استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي خلال الحرب العالمية الثانية، بقصف مدينتي «هيروشيما» و«ناكازاكي» اليابانيتين في عام 1945، الشرارة التي حفزت دولًا أخرى على امتلاكه في سياق تحقيق الردع، كما هو الحال بالنسبة لروسيا والصين وفرنسا وإنجلترا. وبالرغم من عدم استخدامه فعليًا رغم ظروف الحرب الباردة وما رافقها من أزمات وصراعات، إلا أن تزايد الرغبة في امتلاكه من قبل عدد من البلدان أصبح يثير مزيدًا من القلق الدولي في الوقت الراهن.

لا شك أن استخدام هذا السلاح الفتاك في عالم متشابك بعلاقاته ومصالحه ينطوي على قدر كبير من الخطورة والمجازفة. كما أن احتمال سقوطه بين أيدي نظم استبدادية أو جماعات إرهابية يمثل تهديدًا حقيقيًا للسلم والأمن الدوليين، مع أخذ تطور التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في المجال العسكري بعين الاعتبار، وظهور طائرات مسيّرة وصواريخ بعيدة المدى موجهة بدقة متناهية. وهذا ما دفع إلى إحداث منظومة رقابة دولية صارمة تحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل عمومًا، والسلاح النووي على وجه الخصوص.

فقد تم اعتماد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي بدأ التوقيع عليها منذ عام 1968، للحد من تمدد الأسلحة النووية. وقد وصل عدد الدول الموقعة عليها حتى الآن إلى أكثر من 180 دولة. وتتمحور مقتضياتها حول التحسيس بخطورة الانتشار النووي العسكري، وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين لمنع هذا الانتشار، أو إجراء تجارب عسكرية في هذا الخصوص، واعتماد الضمانات التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشجيع الدول على الاستخدام السلمي لهذه الطاقة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالمبدأ الأممي القاضي بمنع استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول.

لا شك أن العالم ظلّ أفضل حالًا خلال فترة الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات استراتيجية كبرى مع وجود هذه الاتفاقية، وبخاصة على مستوى عدم تمدد رقعة المناطق المعنية بانتشار هذا السلاح، أو فيما يتعلق بالإقبال على استخدامه في النزاعات المسلحة. إلا أن ذلك لم يحل دون تمكن بعض الدول، كالهند وباكستان وكوريا الشمالية و«إسرائيل»، من اقتحام النادي النووي بدوافع وخلفيات متباينة تأرجحت بين تأمين حدودها والدفاع عن مصالحها، أو الاستئثار بمكانة وازنة في النظام الدولي، أو تعزيز هيمنتها على محيطها الإقليمي، أو في سياق تنافس في جوار حذر، كما هو الشأن بالنسبة للهند وباكستان. فيما اقتصر طموح دول أخرى على امتلاك الطاقة النووية وتوظيفها سلميًا.

ومن جانبها، تصرّ إيران على اقتحام النادي النووي العسكري بكل السبل، رغم العقوبات والضغوط التي تواجهها من عدد من الدول الغربية في هذا الخصوص، تحت ذريعة ممارسة حقها في امتلاك وتوظيف الطاقة النووية لأغراض سلمية. وقد تمكنت من توظيف عدد من الخيارات كسبيل لتحقيق طموحاتها، سواء بإجراء تجارب عسكرية من حين لآخر، أو بالتملص بطرق تحايلية من الرقابة الدولية، أو بتوظيف تدخلاتها في المنطقة العربية كوسيلة للضغط على الدول الغربية في هذا الصدد.

ثمة مواقف متباينة إزاء التوجهات النووية الإيرانية، بين من يرى في الأمر مدخلًا لتعزيز التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل، وبين من يعتبر ذلك خطرًا على أمن المنطقة، بالنظر إلى التوجهات التوسعية لطهران في جوارها الإقليمي.

وقد عاد موضوع الملف النووي الإيراني إلى واجهة النقاشات الدولية مع تزايد حدّة التوتر في الشرق الأوسط، نتيجة للعمليات العدوانية التي تباشرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في غزة ولبنان وسوريا، ودخول إيران على الخط بصورة غير مباشرة أو مباشرة في أعقاب اغتيال إسرائيل لزعيم حماس السيد إسماعيل هنية داخل الأراضي الإيرانية، وإطلاق «إسرائيل» لتصريحات برد مدمّر في أعقاب استهدافها بصواريخ إيرانية.

وأم هذه التهديدات المتبادلة، في ظل واقع إقليمي طغت عليه التوترات واحتمال خروج الأمور عن نطاق التحكم بتوسع دائرة المواجهات العسكرية، يطرح التساؤل حول إمكانية إطلاق إيران تجربة نووية عسكرية تحقق من خلالها الردع في مواجهة إسرائيل و«تحفظ أمنها» في هذه المرحلة المفصلية والدقيقة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط. وبخاصة أنها لعبت على عامل الوقت، واستطاعت أن تتحدى العقوبات الدولية لسنوات، وأن تستثمر الخلافات الروسية – الأمريكية لصالحها.

الذكاء الاصطناعي
وتبدّلات مفهوم القوة

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

ظلّ امتلاك القوة كعنصر للدفاع عن النفس أو مواجهة الآخر، هاجسا بالنسبة للإنسان منذ القدم، وقد شهدت الأسلحة التي تكفل له تحقيق أهدافه المختلفة تطورا كبيرا، وبخاصة مع ظهور الوحدات الاجتماعية كالأسرة والقبيلة والمدينة والإمبراطورية ثم الدولة، وخلال الحرب العالمية الثانية، تم استخدام سلاح جديد واستراتيجي؛ ويتعلق الأمر بالسلاح النووي الذي مكن من إلحاق الهزيمة باليابان في عام 1945، قبل أن يتطور سباق التسلح بالسعي لامتلاك بوارج حربية وصواريخ بعيدة المدى، وإحداث أحلاف عسكرية.

وقد دفعت الخسائر الفادحة التي أفرزتها النزاعات المسلحة على المستوى البشري والبيئي والسياسي والاقتصادي، وما رافق ذلك من استياء الرأي العام على المستويين الوطني والدولي، إلى البحث عن سبل أكثر نجاعة وأقل تكلفة في تحقيق الأهداف التي تنحو إليها الدول في سياق الدفاع عن سيادتها وتحقيق مصالحها بأقل كلفة، وعلاوة عن السبل السلمية لتسوية النزاعات التي نصت عليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، برزت مفاهيم جديدة اقتحمت حقل العلاقات الدولية، كما هو الشأن بمفهوم القوة الناعمة الذي يقوم على الإقناع والجذب عوض الإكراه والزجر، واستثمار مختلف الآليات الثقافية والفنية والروحية والعلمية وحتى المساعدات التقنية والإنسانية في هذا الصدد. أو حتى اعتماد أساليب ملتبسة لا تخلو من إشكالات أخلاقية وقانونية، ويتعلق الأمر بإثارة «الفوضى الخلاقة»..

ورغم الانفراج الذي شهدته الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وتصاعد أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، إلا أن التسلح ما زال يلتهم الكثير من الإمكانيات التي ترصدها الدول لتعزيز أمنها القومي وحماية سيادتها. ومع ذلك، أصبح التوجه نحو التسلح يتخذ طابعا نوعيا أكثر منه كميا، حيث تزايدت نسبة توظيف التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، كسبيل لتخفيف الأضرار البشرية والكلفة الاقتصادية للحروب، وضمان الدقة في إصابة الأهداف، وبخاصة مع التطورات المذهلة التي طالت هذه التكنولوجيا خلال العقود الأخيرة، وبعد أن أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة حقيقية أخرى تنضاف إلى ما أفرزه ظهور شبكة «الإنترنت» من تغيرات في هذا الخصوص.

ويهدف هذا الذكاء إلى إرساء نظم تقنية متطورة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية التي يختص بها العقل البشري، بل وتجاوزها أحيانا، في علاقة ذلك بالتعلم والإدراك والتكيف والقيام بأدوار ومهام معقدة دون تدخل مباشر من قبل الإنسان.

إن تأثيرات وتوظيف الذكاء الاصطناعي لم يتوقف عند حدود المجالات المدنية، بل طال أيضا الحقل العسكري، كما أحدث تحولات كبيرة في مجال العلاقات الدولية، إذ أضحى امتلاك ناصية هذه التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها في مختلف هذه المجالات عاملا من العوامل التي تقدم قوة الدول وتعزّز حضورها في محيطيها الإقليمي والعالمي، وتتيح لها تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن أمنها وتساهم في تنميتها.

لقد أحدث توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري تحولا كبيرا في مفهوم القوة التقليدية، سواء في مجال الاتصالات، وتوجيه الصواريخ بدقة متناهية، وتطوير طائرات تشتغل تلقائيا، بشكل يتيح اختراق أجهزة المراقبة والرصد، وكذا صناعة «روبوتات» تستطيع اقتحام المعارك بجاهزية وقدرات أفضل، أو إطلاق أقمار اصطناعية جد متطورة تتيح جمع المعلومات ومعالجتها في ظرف قياسي.

تمّ توظيف صور عدّة لهذا الذكاء الاصطناعي في مجموعة من النزاعات العسكرية خلال السنوات الأخيرة، كما هو الأمر في أوكرانيا وفي غزة ولبنان، بشكل تمخضت عنه جرائم وأضرار خطيرة مست الأرواح والممتلكات والبيئة. وبناء على ذلك، يبدو أن حروب المستقبل ستكون نوعية وغير مألوفة، سمتها الدقة والسرعة في حسم المعارك، والاستناد إلى العلم والمعرفة، وتوفير المعلومات الكافية عن الخصم، ولذلك بدأت الكثير من الدول تتسابق نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعاتها العسكرية.

إن قدرة الذكاء الاصطناعي على حسم المعارك بسرعة وإلحاق الأضرار بدقة، أفرز مخاوف حقيقية من أن يدخل العالم من جديد مرحلة من السباق والتنافس بين القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا لامتلاك تقنيات وأسلحة بتطبيقات ذكية، ما قد يعيد شبح الحروب والصراعات بقوة إلى واجهة العلاقات الدولية. كما لا تخفى الصعوبات التي يطرحها هذا التطور على مستوى إعمال مقتضيات القانون الدولي الإنساني، وتهميش وتجاوز عدد من قواعده، وبخاصة تلك التي تنحو إلى الموازنة بين الضرورات العسكرية وحماية الإنسانية.

أولوية العدالة الانتقالية في سوريا

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

مع سقوط «نظام الأسد» بصورة فجائية ومتسارعة، ساد مناخ من التفاؤل نحو القطع مع مرحلة قاتمة من التاريخ السياسي المعاصر لسوريا، خاصة وأنها شهدت على امتداد العقود الأخيرة الكثير من الصراعات التي عرضت فئات عريضة من شعبها لأفظع الجرائم والتهجير، وشرّعت البلاد أمام تدخلات أجنبية عمقت الخلافات والجراح أكثر.

ومع توالى الأيام بعد هذا الحدث الكبير الذي انتظره الكثير من السوريين، وخروجهم بشكل متدرج من أجواء الانبهار والفرحة، بدأت الأسئلة الجوهرية تفرض نفسها بصدد مستقبل البلاد وسبل إرساء قدر من الثقة بين مختلف الفرقاء السياسيين، وبناء دولة تحظى بثقة المواطنين، وتكون قادرة على فرض النظام واحترام القانون.

على امتداد أكثر من عقد من الزمن، ارتكب النظام السوري جرائم فظيعة وصلت حد استخدام أسلحة محرمة في مواجهة المعارضين، وإلقائهم في سجون سرية تفتقر لأبسط الشروط الإنسانية دون محاكمات عادلة، علاوة على دفع عدد كبير من الأشخاص إلى ركوب غمار الهجرة القسرية أو طلب اللجوء كخيار للنجاة من بطش هذا النظام.

إن تدبير المرحة الانتقالية التي تمر منها سوريا في الوقت الحالي، يتطلب توخّي قدراً كبيراً من الحذر والمسؤولية، والاستفادة من أخطاء النظام نفسه، وأخطاء عدد من دول المنطقة التي يفض فيها رحيل الأنظمة الديكتاتورية إلى القطع مع مظاهر الاستبداد والفساد. فالأمر يتعلق بظرفية حساسة تقتضي اعتماد مجموعة من التدابير والخطوات الكفيلة بتأمين التحول وبناء المؤسسات وسن التشريعات التي تقضي على آلام وإحباطات الماضي.

وفي هذا السياق، تعالت أصوات سورية وأخرى دولية مطالبة باعتماد آلية العدالة الانتقالية كأسلوب لبناء دولة الحق، وبشكل سلس، يحول دون إفلات عدد من المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها البلاد من العقاب، ويحدّ من مظاهر الانتقام والفوضى التي يمكن أن تربك الأوضاع وتخلط الأوراق من جديد.

إن العدالة الانتقالية هي مدخل فعّال للتخلّص من التراكمات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عبر سبل تتنوّع بين إحداث لجان لتقصي الحقائق، ومحاكمة الجناة، وجبر ضرر الضحايا مادياً ومعنوياً عمّا لحق بهم من مآس ومعاناة، وإعمال إصلاحات مؤسساتية، أو بتحقيق مصالحة بين الفرقاء السياسيين، وإقامة النّصب والمتاحف لأجل حفظ الذاكرة، علاوة على منع المتورطين في الانتهاكات من تولّي مسؤوليات حكومية.

لا تخفى إسهامات هذه الآلية في الحسم مع تركات الماضي، وتحقيق انتقال متدرّج نحو الديمقراطية؛ يوفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والتعددية والاستقرار داخل المجتمعات، بعيداً عن مظاهر الثأر والانتقام؛ ولذلك تزايد اللجوء إليها من لدن دول عديدة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا الشرقية، خلال العقود الأخيرة، وهو ما سمح بظهور تجارب وممارسات مهمة أسهمت في تطوير هذه الآلية، وعزّز من فرص اللجوء إليها من قبل عدد من الدول الطامحة إلى الديمقراطية.

بعد رحيل «بشار الأسد»، حرصت نخب المعارضة السورية على إطلاق تصريحات تدعو من خلالها إلى تلافى السلوكيات العنيفة والانتقامية، مع التأكيد على الاستجابة لضحايا الانتهاكات في تعريض المسؤولين عن الجرائم لمحاكمات عادلة.

وفي هذا السياق، دعا مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان «فولكر تورك»، إلى حماية كل الأقليات وتجنب الأعمال الانتقامية داخل البلاد، مشيراً إلى أن ما وقع من فظائع إنسانية في سوريا يستدعي بناء مستقبل جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والسلام الدائم، فيما دعت منظمة العفو الدولية المعارضة السورية بكل فصائلها إلى تجنب العنف والانتقام في مواجهة الخصوم، وإعمال محاكمات عادلة إزاء الجرائم المرتكبة.

لا يخلو تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا من صعوبات، نظراً لوجود معارضة بخلفيات إديولوجية متباينة، وبتوجهات مختلفة إزاء هذه العدالة وما إذا كانت ستقوم على المحاسبة أو المصالحة، وفرار عدد من النخب الحاكمة، مدنيين كانوا أو عسكريين، وعلى رأسهم «بشار الأسد» نحو الخارج.

وبغض النظر عن ذلك، فإن استحضار المصلحة الوطنية وإعادة الثقة بين مختلف أطياف المجتمع السوري، علاوة على تعاون دول الجوار في تسليم المسؤولين عن الانتهاكات، سيمثل منطلقاً لإرساء أرضية متينة لإعمال عدالة انتقالية كفيلة بمنع الإفلات من العقاب والمحافظة على وحدة الصف السوري، ووضع لبنة مهمة في مسار التحول الديمقراطي بالبلاد.

"ترامب» وجدل النّظام والفوضى الدّوليين

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات
بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

على امتداد أكثر من سبعة عقود مضت، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إرساء دعائم سياسية وأمنية واقتصادية لنظام دولي يعزز مصالحها (نظام بريتون بودز، منظمة الأمم المتحدة، البعثات الدائمة ونظام اتخاذ القرار داخل مجلس الأمن، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العلمية، وحلف شمال الأطلسي..)، وهو النظام الذي تكرّس بشكل واضح في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته الشرقية، وتزايُد مكانة التكتلات الاقتصادية في مقابل تراجع الإيديولوجيا، وتصاعد وتيرة الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مثلت عودة «ترامب» إلى البيت الأبيض بعد منافسة شرسة ضد غريمه «بايدن» حدثاً دولياً بارزاً، بالنظر إلى اعتبارات عدة، نجملها في المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وبالنظر أيضاً إلى الصلاحيات الكبرى التي يستأثر بها رئيس الفيدرالية على المستويين الداخلي والخارجي، واعتبارا للشعارات المثيرة للجدل التي أثارها «ترامب» خلال حملته الانتخابية، وأخذا بعين الاعتبار كذلك إلى الظرفية الاستثنائية التي يمر بها العالم على مستوى تصاعد بؤر التوتر، وتنامي الإشكالات والسياسية والاقتصادية والأمنية.

وفي هذا السياق، تطرح الكثير من الأسئلة حول ما إذا كانت سياسات «ترامب» المقبلة ستسمح بزعزعة أركان النظام الدولي الراهن، أم أنه سيجنح إلى اعتماد سياسات مهادنة، تسمح بتعزيز القطبية الأمريكية في هذا السياق في إطار نظام أحادي كرّسته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة في بدايات تسعينات القرن الماضي.

لا يُخفي «ترامب» انتقاداته من حين لآخر للمؤسسات الدولية التقليدية (هيئة الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية..) التي أرستها الولايات المتحدة الأمريكية بمعيّة حلفائها الغربيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ في سياق تعزيز حضورها الدولي والتحكم في القرارات السياسية والأمنية والاقتصادية على المستوى العالمي. وفي الوقت نفسه، يؤكد على ضرورة بلورة سياسة خارجية براغماتية تقوم على مرتكز أساسي هو «أمريكا أولا".

والحقيقة أن هذا التوجه يطرح مجموعة من الالتباسات، حول ما إذا كان التفريط في هذه المؤسسات وتقويضها، والتراجع عن دعم الحلفاء الغربيين، سيساهم بالفعل في تعزيز مكانة وقوة الولايات المتحدة عالمياً، بالنظر إلى التكلفة المادية الناجمة عن تمويل عدد من هذه الهيئات، أم أن الأمر ستكون له تبعات على مستوى فقدان مرتكزات التحكم في دواليب السياسة الدولية، خصوصاً مع التحركات الروسية والصينية الرامية إلى زعزعة أركان النظام الأحادي القائم، باتجاه بناء نظام تعددي تلعبان فيه أدوار طلائعية تليق بمكانتهما الاقتصادية والعسكرية، وبطموحاتهما في لعب مزيد من الأدوار الإقليمية والدولية.

وهو ما يعكسه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا للحيلولة دون تمدد حلف شمال الأطلسي بمحاذاة روسيا، وكذا التحركات الصينية المتزايدة لاسترجاع جزيرة تايوان، وتعزيز حضورهما في المحيطين الهندي والهادئ، وإطلاقهما لمبادرات جديدة كإحداث مجموعة «البريكس»، ومنظمة «شنغاي»... ووجود دول لا تخفي تحدّيها ورفضها للسياسات الأمريكية، كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الشمالية.

إن التفريط في الأمم المتحدة على المستويين السياسي والمالي من شأنه أن يحدث انتكاسة خطيرة للسلم والأمن الدوليين، بالنظر إلى حجم التمويل الذي تقدمه واشنطن لهذه الهيئة لسدّ نفقاتها التنظيمية، وتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام عبر العالم. حقيقة أن الهيئة تعيش على إيقاع الكثير من المشاكل التي حدّت من فعاليتها في التعاطي مع عدد من الأزمات والنزاعات الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للقضية الفلسطينية والحرب – الروسية الأوكرانية، لكنها قامت في مقابل ذلك بجهود لا يمكن إنكارها على مستوى الحيلولة دون نشوب حرب عالمية مدمّرة.

وأمام تزايد حدّة النزاعات الدولية، كما هو الأمر بالنسبة للحرب الروسية في أوكرانيا التي خلفت خسائر بشرية واقتصادية جسيمة، وكذا العمليات الإسرائيلية العدوانية في غزة، والتي تسببت في حرج كبير لواشنطن، قد يتّجه «ترامب» المعروف ببراغماتيته الاقتصادية وتبنيه لمفهوم «الدولة المقاولة»، إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا؛ وفق ترتيبات تحفظ ماء وجه الدول المتنازعة، والدفع باتجاه حلّ الدولتين في الشرق الأوسط.

غير أن نهج سياسات انعزالية تقوم على «الحمائية» والتنصل من المعاهدات الجماعية، يمكن أن يؤثر سلبا على مستقبل القطبية الأمريكية الأحادية، وبخاصة وأن ذلك يتقاطع مع طموحات روسيا والصين في إرساء نظام تعددي تستأثر فيه الولايات المتحدة بمكانة قوية إلى جانبهما.

الاتّصال في زمن الكوارث والأزمات

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات
بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

تحيل الكوارث والأزمات بكل أصنافها إلى محطات قاسية وصعبة تخلف حالة من الذعر والترقب والأسئلة، ما يفرض اعتماد سبل عقلانية ومحكمة، اتخاذ قرارات سريعة لتدبيرها في للحيلولة دون تمددها أو خروجها عن نطاق التحكم والسيطرة.

يقوم تدبير الكوارث والأزمات على مجموعة من المداخل والآليات التي تتوزع ما بين سبل وقائية وأخرى علاجية، فيما يتطلب الأمر مقومات بشرية وتقنية وإدارية وأخرى اتصالية.

ينطوي الاتصال على قدر كبير من الأهمية والأولوية ضمن متطلبات تدبير هذه اللحظات القاسية، اعتبارا لفجائيتها ولانعكاساتها على المجتمع، ولحالة الذهول التي تخلفها، وأخذا بعين الاعتبار أيضا للإشاعات والأخبار الزائفة التي تبرز بشكل ملحوظ في هذه الظروف وتتدحرج بين المتلقين، من خلال بعض المواقع وشبكات التواصل الاجتماعي ككرة ثلج.

عندما انتشرت فيروس كوفيد 19 عبر مختلف بلدان العالم، كان لانتشار الأخبار الزائفة والمضللة والخطابات الشعبوية، أثر كبير في إرباك الجهود التي كانت الكثير من الحكومات تباشرها في سباق مع الزمن لاحتواء خطر الجائحة ومختلف الأزمات الفرعية الناجمة عنها.

إن الاتصال في هذه الفترات هي مهمة يتحملها صانعو القرار عبر بعث رسائل تهدف إلى تنوير الرأي العام بتطور الأوضاع وبالتدابير المتخذة على طريق الحدّ من تفاقمها، وتوفير إجابات شافية ودقيقة إزاء الأسئلة تشغل بال المواطن بصدد انعكاسات هذه الأزمات والكوارث على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية..، كما أن عملية الاتصال تظلّ ضرورية بغية تقريب الجمهور من ظروف التعافي.

يحيل الاتصال إلى سلوك إنساني ممنهج ومستمر يقوم على بعث رسالة أو رسائل أو معلومات محددة إلى شخص أو أشخاص معينين، في إطار عملية تفاعلية أطرافها المرسل والرسالة والوسيلة والمرسل إليه. وتتعدّد وتتباين تقنيات الاتصال في فترات الأزمات والكوارث بحسب الظروف والإمكانيات، بين الاتصال المباشر المبني على الإقناع والتفاوض واستخدام الأساليب التقليدية، واتصال يقوم على توظيف التكنولوجيا الحديثة.

إن إرساء نمط اتصالي فاعل وذي جودة، يقتضي اختيار التقنية الملائمة والاستثمار الجيد لها في سياق بعث الرسائل والمعلومات بلغة دقيقة وواضحة ومختصرة، كما يتطلب الاستعانة بأطر كفؤة ومدربة، علاوة على رسم خطط استراتيجية بشكل استباقي يوفّر لصانعي القرار مجموعة من البدائل والتصورات الاستشرافية في هذا الشأن بالصورة التي تعزّز جاهزيتهم، وتمنحهم الثقة في النفس والقدرة على التعامل بكفاءة مع هذه الظروف الصعبة بعيدا عن أية سلوكات مرتجلة.

أضحى أسلوب إدارة الأزمات والكوارث علما قائما بذاته، في ظل المخاطر والتهديدات العابرة للحدود التي فرضت التأسيس لأنماط حديثة ومتطورة لمنع حدوث هذه الأحداث أو الحد من انعكاساتها في أقل الأحوال، ومن تم أصبح توظيف التكنولوجيا الحديثة بشكل مكثف في هذا الخصوص سواء على مستوى استثمار الأقمار الاصطناعية في مجال الاستشعار عن بعد، أو توظيف تقنيات الإنذار المبكر أمرا حيويا. وتظل المدن الذكية بإمكانياتها الاتصالية المذهلة هي الأكثر قدرة على إرساء إدارة مستدامة وناجعة للكوارث والأزمات، فهي تقوم على استثمار التكنولوجيا المتطورة ومختلف تقنيات الاتصال الحديثة، وما يرتبط بهما من تطبيقات رقمية وذكاء اصطناعي، في ترسيخ سياسات حضرية تعزز الأمن بمفهومه الإنساني الشامل، من خلال تعزيز الجاهزية. ومن هذا المنطق، فهي لم تعد ترفا، بقدر ما أضحت ضرورة تفرضها المخاطر والتهديدات المتزايدة، حيث تضاعف عدد سكان المدن على المستوى العالمي (تبرز الإحصائيات أن هناك أكثر من 50 مدينة يتجاوز عدد سكانها 10 ملايين في الوقت الراهن).

وعلاوة على الدور المحوري للدولة في إرساء اتصال سليم خلال هذه الفترات الطارئة عبر عدد من الآليات الحكومية تماشيا مع التشريعات والاستراتيجيات المعتمدة، فإن الأمر يتطلب مقاربة تشاركية من خلال فتح المجال أمام عدد من الشركاء، كما هو الشأن ببعض الهيئات المدنية المختصة، ووسائل الإعلام، بما يسهم في بناء أسلوب اتصالي على مستويين، الأول أفقي، يقوم على تنوير الرأي العام، والمساهمة في التوعية، وزرع الثقة وتبديد المخاوف، وتصحيح المغالطات من خلال نشر المعلومات الدقيقة ومواكبة تطور الوضع. والثاني، عمودي، ينبني دعم الجهود المبذولة لإدارة الكارثة أو الأزمة، ومواكبة الاستراتيجية المعتمدة، مع تسليط الضوء بمعاناة بعض الفئات والمناطق المتضررة، ليمتد الأمر لما بعد نهاية الأزمة أو الكارثة عبر فتح نقاشات علمية وفكرية تطرح خلاصات وتوصيات كفيلة بالاستفادة من هذه المحطّات الصّعبة.

تنافس استراتيجي على أعتاب القطب الشمالي

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات
بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

إن الاهتمام الأمريكي بهذه الجزيرة ليس جديدا، فقد برز ذلك منذ بدايات القرن التاسع عشر عندما عرضت الولايات المتحدة على الدانمارك اقتناءها، قبل أن يتكرّر الأمر على امتداد فترات متفرقة من القرن الماضي (1910 و1946 و1955) وخلال الولاية الأولى ل»ترامب» (2019). وفي هذا السياق، تطرح الكثير من الأسئلة حول العوامل والخلفيات الذي جعلت الرئيس الأمريكي يهتم بهذه الجزيرة النائية الواقعة بين المحيط المتجمد الشمالي والمحيط الأطلسي، والتي تحظى بحكم ذاتي في إطار المملكة الدانماركية.

إن الطموح الأمريكي في التموقع بهذه الجزيرة لا يمكن فصله عن الرغبة في تعزيز تواجدها (أمريكا) في عدد من المناطق الاستراتيجية، القريبة من القطب الشمالي الذي أكدت الكثير من التقارير الدولية على أنه يحتضن ثروات طبيعية مذهلة، تتمثل في احتياطات من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى معادن نفيسة كالذهب والنيكل، والبلاتين، إلى جانب ثروات سمكية هامة.

وأمام هذه المعطيات الاستراتيجية والاقتصادية، أضحى القطب الشمالي مركز جذب وتنافس شديد بين عدد من القوى الدولي الكبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي كثفت من مناوراتها العسكرية بالمنطقة في إطار حلف شمال الأطلسي، وأعادت فتح قواعد عسكرية في «آلاسكا»، بالتزامن مع التغيرات المناخية التي ساهمت في ذوبان الجليد وبروز طرق بحرية جديدة، يمكن أن تشكّل ثورة في مجال الملاحة البحرية الدولية.

فروسيا التي تطلّ بحدودها عبر آلاف الكيلومترات على القطب المتجمد الشمالي، اعتادت على تحقيق مجموعة من المكتسبات الاقتصادية وفي مجال البحث العلمي وصيد الأسماك في هذه المنطقة، كما حرصت على تعزيز حضورها بها، من خلال تطوير أسطولها البحري (سفن متطورة وغواصات وكاسحات الجليد)، علاوة على إنشاء موانئ متطورة وقواعد عسكرية.

أما الصين، ورغم تأكيدها على أن القطب الشمالي لا يندرج ضمن مصالحها الجيوسياسية، حيث اقتصر اهتماماتها في هذا الخصوص بقضايا التغيرات المناخية والبيئية والبحث العلمي وطرق الملاحة واستكشاف الموارد، إلا أن هناك الكثير من المؤشرات التي تبرز وجود نوع من التنسيق والتعاون بينها وبين روسيا في سياق السعي للحدّ من الهيمنة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة.

كما أن الطموحات الاقتصادية والاستراتيجية الصينية المتزايدة دفعتها إلى الإعلان في عام 2018 عن توجهها نحو دمج القطب الشمالي في مبادرة الحزام والطريق، وهو ما يحيل إلى إمكانية استثمار الممر البحري الذي يعبر القطب ويفصل بين آسيا وأوروبا، بفعل ذوبان الجليد في سياق تعزيز تجارتها الدولية وتموقعها الجيوسياسي.

تصطدم هذه التوجهات الاستراتيجية للقوى الدولية الكبرى في المنطقة بمجموعة من الإشكالات، فهناك دول محاذية للقطب ككندا وعدد من البلدان الإسكندنافية، يمكن أن تنزعج من هذه التحركات التي قد تعتبرها في أية لحظة تدخلا في شؤونها الداخلية. كما أن تصاعد التنافس الدولي بالمنطقة في سياق تزايد حركة السفن، واستغلال الثروات الطبيعية من معادن ونفط وغاز قد يضر بالنظام البيئي ويعرض المنطقة المعروفة بسياساتها البيئية الصارمة لتلوث بيئي خطير.

وعلاوة عن كل ذلك، فوضع المنطقة مؤطر بمقتضيات مجموعة المعاهدات الدولية؛ كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وجهود مجلس القطب الشمالي الذي يضم كلا من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد والدانمارك وفنلندا والنرويج وأيسلندا في حماية البيئة، وهو ما يجعل أي اصطدام بين المصالح أو تبني سياسات غير محسوبة لهذه القوى الكبرى، مدخلا للزجّ بهذه المنطقة التي يطبعها الاستقرار منذ نهاية الحرب الباردة، في متاهات من الصراع المكلف.

ومع ذلك، فإن تعزيز التعاون بين هذه القوى في المجالات العلمية والبيئية والاقتصادية واستحضار مصالحها مجتمعة، يمكن أن يشكل حصنا منيعا ضد أي انزلاقات عسكرية محتملة.

قبل بضعة أسابيع وضمن تصريح مفاجئ، أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» عن دعمه لانضمام جزيرة «غرينلاند» إلى الولايات المتحدة الأمريكي، مع التأكيد على أهمية هذه الجزيرة بالنسبة للأمن القومي الأمريكي. وهو ما خلّف موجة من الرفض والاستياء في أوساط السلطات والمجتمع الدانماركيين.

والواقع أن «ترامب» الذي رفع شعار «أمريكا أولا»، كان على وعي كبير بما صرح به في سياق تعزيز النفوذ الأمريكي وتكريس القطبية الأمريكية في النظام الدولي، بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لهذه الجزيرة.

القانون الدولي وسؤال الفاعليّة

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات
بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

مع توالي الأزمات الدولية خلال السنوات الأخيرة، تزايدت الأسئلة المثارة حول واقع ومستقبل القانون الدولي، ومما إذا كان قادرا على تأطير العلاقات الدولية بتشابكها وتسارع أحداثها المثيرة. فالحرب الروسية في أوكرانيا التي شهدت خرق مبادئ القانون الدولي المتصلة بمنع استخدام القوة أو مجرد التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وتسوية المنازعات بشكل سلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لم تستطع الأمم المتحدة باعتبارها المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين عبر العالم أن تصدر من خلال جهازها التنفيذي (مجلس الأمن) أي قرار يدين هذه العمليات أو يتيح إعادة الأمور إلى نصابها.

وضمن محطة أخرى، قامت إسرائيل بعمليات عدوانية خطيرة على قطاع غزة، ارتكبت خلالها مجازر وحشية وجرائم دولية متصلة بالتجويع والتهجير والإبادة الجماعية، بمبرر ممارسة حق الدفاع الشرعي، ضمن سلوكيات طرحت معها تساؤلات عبر العالم، حول جدوى المؤسسات الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، وبحماية حقوق الإنسان، وكذا الفائدة من وجود قانون دولي.

إن من بين الخصائص التي تميز القاعدة القانونية بشكل عام، كونها اجتماعية ومواكبة لتطورات المجتمع، وباستحضار الممارسات الدولية المشار إليها سابقا، يبدو أن القانون الدولي أضحى بمقتضياته ومبادئه التي صيغت في فترات تاريخية ودولية مختلفة عن الواقع الدولي الراهن؛ متجاوزا، بل ومتخلفا وغير قادر في جزء كبير منه على مواجهة التحديات والمخاطر الدولية بشكل صارم وفعّال.

فعلاوة على التكييفات المنحرفة التي تطال بنوده الغامضة من قبل القوى الدولية الكبرى، أصبحت مقتضياته الجامدة عاجزة عن مواكبة التحولات الدولية المتسارعة في عالم متشابك، تهدده الكثير من المخاطر العابرة للحدود.

إن تطبيقات القانون الدّولي في الوقت الراهن أصبحت تتسم بالطابع الانتقائي والذي غالبا ما يخضع لموازين القوى، وهو ما تؤكده تحركات مجلس الأمن في كثير من المناسبات. ففي الوقت الذي يتم اعتماد الصرامة في التعامل مع دول ضعيفة بتطبيق مقتضيات القانون الدولي وما يتصل بها من عقوبات اقتصادية وسياسية، وتدابير عسكرية رادعة أحيانا، نجد تساهلا واضحا مع الخروقات التي ترتكبها الدول الكبرى؛ ضمن ما يعرف بسياسة الكيل بمكيالين.

فهناك حالات كثيرة تم خلالها تكييف مقتضيات المادة 39 من الميثاق بشكل غير موضوعي، بعدم تجريم سلوكات دولية خطيرة تمثّل في حقيقة الأمر عدوانا أو تهديدا أو خرقا للسلم والأمن الدوليين، في مقابل الاعتداء على دول أو فرض عقوبات جائرة عليها بذرائع واهية باسم الشرعية الدولية. وهو ما يدفع إلى الإقرار بأن القانون الدولي أضحى في جزء كبير من بنوده يمثل آلية لخدمة مصالح القوى الدولية المسيطرة والمتحكّمة في العلاقات الدولية.

وعلى مستوى آخر، تزايدت نسب التدابير التي تعتمدها الدول بشكل انفرادي في إطار فرض عقوبات على دول أخرى بذرائع متصلة بمكافحة «الإرهاب» الدولي، أو الحد من أسلحة الدمار الشامل...، أو حتى القيام بتدخلات عسكرية بمبرر ممارسة حق الدفاع الشرعي (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة).

إن ما يساهم أيضا في الخروقات التي تطال القانون الدولي، هو التناقض القائم بين الكثير من مقتضياته في عدد من المجالات، نذكر من ضمنها المفارقة بين منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومتطلبات حماية حقوق الإنسان، وكذا حظر استخدام القوة في العلاقات بين الدول؛ في مقابل ممارسة حق الدفاع الشرعي. ثم حق تقرير المصير في مقابل الوحدة الوطنية للدول، بالإضافة إلى مقتضيات القانون الدولي الإنساني وتصادمه أحيانا مع الأمن القومي للدول، وكذا حماية البيئة ومتطلبات التنمية..

لا يمكن إنكار المكتسبات التي حققها القانون الدولي على مستوى تأطير وتشبيك العلاقات الدولية في عدد من المجالات كالتجارة والطيران المدني والتنمية والتنظيم الدولي وحقوق الإنسان، غير أن استمرار العديد الدول الكبرى في خرق هذا القانون أو المبالغة في تكييفه بالصّيغة التي تخدم مصالحها، كلّها عوامل تؤثّر بالسلب على مكانة ومصداقية مقتضياته في عالم متغير.

هناك مفارقة صارخة في الوقت الراهن بين واقع عالمي متشابك ومتسارع من جهة؛ وقانون دولي جامد أو بطيء التطور من جهة أخرى، ويظل السبيل الأساسي للحد من هذا التباين، الذي تتمخض عنه الكثير من الخروقات، هو تطوير مقتضياته بصورة تستحضر مصالح المجتمع الدولي برمته.

المضايق العربية ومستقبل الملاحة الدولية

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات
بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

تستأثر المضايق بأهمية كبيرة لاعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية، وهو ما حدا بالمجتمع الدولي إلى تنظيم الملاحة بعدد من الممرات المائية الدولية، كما تنطوي أيضاً على أهمية استراتيجية كبيرة باعتبارها تساهم في تعزيز التجارة الدولية وتوريد الطاقة، واختصار الوقت في قطع المسافات، بما يجعل منها عاملا لتعميق العلاقات بين الدول، وهي تختلف من حيث أهميتها بحسب مواقعها الجغرافية وطبيعة العلاقات الاقتصادية والأمنية القائمة في محيطها.

لقد شهدت المضايق تطوراً كبيراً على مستوى حركة المرور، والمعاملات التجارية، انسجاماً مع تطورات العلاقات الدولية وتشابكها في الوقت الراهن.

ونظراً لموقعها الاستراتيجي بين ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة ضمن خريطة الملاحة البحرية بحكم احتضانها لعدد من المضايق البحرية، وتوفرها على موانئ هامة تطلّ على هذه الممرات البحرية.

علاوة على مكانتها التجارية والاقتصادية، تلعب المضايق أدواراً استراتيجية هامة أيضاً، ذلك أن تحكّم الدول في مثل هذه الممرات يمنحها حضوراً وقوة على المستوى الدولي، ولذلك سعت الكثير من الإمبراطوريات والدول منذ زمن بعيد إلى بسط سيادتها على هذه الممرات.

تحظى العديد من البلدان العربية بممرات مائية تدعم التجارة الدولية، وتساهم في عمليات نقل السلع والنفط عبر العالم، ومن ضمن أهم هذه المضايق نذكر مضيق هرمز التي يمثل ممراً رئيسياً لحاملات النفط حيث تعبره نحو 85 بالمائة من النفط الذي تصدّره بلدان الخليج العربي؛ مما جعله محط صراعات جيوسياسية بسبب توظيفه من قبل إيران في سياق صراعاتها الإقليمية والدولية، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، بما يعزز التجارة بين آسيا وأوروبا، حيث يتحكم فيما يناهز 07 بالمائة من حجم الملاحة الدولية، حيث تعبره الكثير من ناقلات النفط لكونه يوفر مساراً بحرياً مختصراً بين آسيا وأوروبا، وهو ما جعله محط توترات مستمرة في سياق الصراعات الإقليمية، ثم هناك قناة السويس التي تتيح ممراً مختصراً بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، يساهم بما يقدر بـ 8.3 بالمائة من التجارة العالمية، إضافة إلى مضيق جبل طارق الذي أصبح يستأثر بأهمية استراتيجية كبيرة لاعتبارات متصلة بموقعه الجغرافي الفاصل بين قارتي أوروبا وإفريقيا، ولكونه هو المنفذ الوحيد الذي يفصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث تصل نسبة تجارة الطاقة الدولية التي تمر منه بما يناهز 5 بالمائة عالمياً.

إن هذه المضايق لا تعد مجرد ممرات مائية، بل تمثل مقوماً هاماً ضمن مقومات القوة التي يمكن أن تدعم المكانة الإقليمية للدول وفي دائرة النظام الدولي بشكل عام؛ وهو ما يجعلها محطّ أطماع وتنافس من قبل القوى الإقليمية والدولية الكبرى التي تحاول التموقع عسكريا بجوارها.

فقد تعرض مضيق «باب المندب» خلال السنوات الأخيرة لمجموعة من الممارسات التي أثرت سلبا على أمن وسلامة الملاحة البحرية فيه بشكل خاص، وعلى الأمن الإقليمي بشكل عام، فيما تعرضت سواحل اليمن والصومال لعمليات من القرصنة على امتداد أكثر من عقدين مضت، نجمت عنها خسائر مادية جسيمة. تفرض هذه التحديات التي تساهم في تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي، تعزيز التعاون بين البلدان العربية، بما يضمن تعزيز أمن هذه المضايق، من خلال إحداث قواعد بحرية عربية لمواجهة مختلف المخاطر والتهديدات، وبناء موانئ ضخمة بجوار هذه المضايق، بما يخفف من حدّة الضغط عليها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في إطار جامعة الدول العربية، بصورة تحد من وطأة التوترات والصراعات وتعزز الأمن والاستقرار في محيط هذه المضايق، مع الحرص على توظيف هذه الأخيرة بما يدعم التحكم في أسواق التجارة والطاقة العالميين.

يحيل المضيق إلى ممر مائي يفصل بين بحرين أو جانبين من البحر يستخدم في الملاحة الدولية، وهو يعد من ضمن المحاور الأساسية التي تستأثر باهتمام القانون الدولي للبحار، الذي أولى عناية خاصة لهذه المضايق باعتبارها عاملاً داعماً للملاحة البحرية، وللعلاقات الدولية بشكل عام، حيث وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تضمن حرية الملاحة عبرها، سواء تعلق الأمر منها بالملاحة الدولية أو الملاحة الإقليمية المرتبطة بالدول «المشاطئة» لها، وكذا أنواع البحار التي تفصل بينها هذه المضائق.

الأبعاد التاريخية والاستراتيجية للصراع الهندي – الباكستاني

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات
بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

تصاعد التوتر العسكري بصورة خطيرة بين باكستان والهند خلال الآونة الأخيرة، بعدما قامت الهند بعملية عسكرية داخل التراب الباكستاني كردّ فعل على «عملية إرهابية» تمت في منطقة «باهالجام» بالشطر الهندي من كشمير في شهر أبريل الماضي، خلّف أكثر من 20 قتيلا من السياح. ومن جانبها بادرت باكستان إلى القيام بضربات مدفعية داخل التراب الهندي وبالجزء التابع لها من كشمير، وهو ما خلف عددا كبيرا من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، وأثار مخاوف إقليمية ودولية من توسع دائرة القتال، وبخاصة وأنهما يملكان معا السلاح النووي.

ينطوي النزاع بين البلدين على اعتبارات تاريخية متصلة بمخلّفات الاحتلال البريطاني منذ عام 1947، إلى جانب اعتبارات عسكرية متصلة بعدد من الحروب التي تورط فيها البلدان حول إقليم كشمير، وخلفيات استراتيجية مرتبطة أساسا بالتّنافس الإقليمي وتوزان القوى في المنطقة، وبخاصة مع دخولهما إلى النادي النووي، إلى جانب اعتبارات اقتصادية؛ لها علاقة بالرغبة في الهيمنة على منابع المياه والموارد الطبيعية التي يزخر بها إقليم كشمير.

حرصت باكستان منذ استقلالها على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار معاهدة جنوب شرق آسيا، لكن تخلّف واشنطن عن دعمها في حربها ضد الهند في عام 1965 أثّر سلبا على هذا التحالف. وفي بداية الثمانينيات شكّل الغزو السوفييتي لأفغانستان مناسبة أخرى لتطوير العلاقات الأمريكية – الباكستانية. أما الهند فقد انخرطت في حركة عدم الانحياز والتعاون مع الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، كردّ فعل على التحالف الباكستاني - الأمريكي والتعاون بين باكستان والصين.

وبعد نهاية الحرب الباردة، واعتبارا لتطابق المصالح الهندية والأمريكية في منطقة جنوب آسيا، عاد الدفء إلى العلاقات بينها من جديد، حيث أضحت الولايات المتحدة ترى في الهند قوة إقليمية كبرى وتحفّزها على مواجهة العملاق الصيني القادم، والخطر الإسلامي المتنامي في المنطقة، وهو ما شجّعها (الهند) على تحجيم أي تطلعات باكستانية للاستئثار بأدوار إقليمية وازنة.

تورّطت باكستان والهند في ثلاث مواجهات عسكرية خطيرة، اثنتان منها (حرب1947 وحرب 1965) بسبب النزاع حول إقليم كشمير، بينما اندلعت المواجهة الثالثة بينهما في بداية السبعينيات من القرن الماضي، عندما انضمت الهند لدعم بنغلادش عسكريا لتستقل وتنفصل نهائيا عن باكستان عام 1971. وفي أعقاب عبور جنود باكستانيين لخط المراقبة بين البلدين عام 1999، كادت الأمور أن تتحول إلى مواجهة عسكرية؛ قبل أن تنتهي الأزمة بعودة الجنود إلى ما وراء الحدود.

يبدو أن الإحباطات التي مرت بها باكستان بعد انهزامها في بدايات السبعينيات من القرن الماضي في حربها مع الهند، وما تلا ذلك من انفصال باكستان الشرقية عنها (بنغلادش)، وإجراء الهند لأول تجربة نووية في عام 1974، كلها عوامل دفعتها (باكستان) إلى بذل جهود حثيثة لأجل امتلاك هذا السلاح الردعي في إطار تأمين كيانها واستقلالها، قبل أن تقوم في صيف عام 1998 بإجراء ستّ تجارب نووية، ما أفرز مخاوف إقليمية ودولية من أن يتحوّل الصراع بين البلدين النوويين إلى مواجهة عسكرية غير محسوبة العواقب.

وفي خضم التطورات الأخيرة، التي شهدت قصفا بالصواريخ وعمليات جوية متبادلين، طالت منشآت عدة داخل كشمير والبنجاب، وجد الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» الذي سبق وتعهد بحسم الحروب وتعزيز السلام العالمي، نفسه أمام وضع صعب طرفاه ينظران لملف كشمير من منطلق دبلوماسية الخطوط الحمراء، وهو ما دفعه إلى تحريك وساطة أفضت إلى التوصل إلى اتفاق فوري لوقف إطلاق النار.

لا شك أن وقف التصعيد قبل تطوره نحو الأسوأ وخروجه عن نطاق التحكم والسيطرة هو خطوة لا تخلو من أهمية، بالنظر إلى أن الأمر يتعلق بنزاع عسكري بين قوتين إقليميتين نوويتين، حيث ساهمت فيه مجموعة من المحددات كتوازن القوى، واقتناع الطرفين بخطورة اتساع دائرة الحرب. غير أن الأمر يتعلق بحلّ مرحلي، يظل معه الوضع قابلا للتفجّر في كل حين، مع إصرار البلدين على اتهام بعضهما البعض بدعم «الإرهاب»، وتوجّههما الحثيث نحو تعزيز قدراتهما العسكرية، وهو ما يتطلب إرساء تسوية جذرية، من خلال إيجاد حل واقعي ومستدام للنزاع حول كشمير، وتكثيف التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، بما يسمح بتشبيك المصالح ودعم الحوار البنّاء.